

نشرة



البيئة البحرية

THE MARINE ENVIRONMENT

تصدر عن المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية - العدد ٨٠ / أبريل - يونيو ٢٠٠٩

الاجتماع
التاسع
والعشرون
للجنة
التنفيذية
 للمنظمة



المنظمة
تحتفل
بيوم
البيئة
الإقليمي



اقرأ في هذا العدد

الاجتماع التاسع والعشرون
لجنة التنفيذ للمنظمة



مصطلحات بيئية



من هنا وهناك : زئبق المصابيح
الصديقة للبيئة خطر على الصحة



الاجتماع الخامس عشر
للجنة التوجيهية لكبار المسؤولين
عن البيئة



المنظمة تحتفل بيوم البيئة الإقليمي



من مكتبة البيئة :
الإعلام البيئي (٢)



نشرة

البيئة البحرية

نشرة دورية تصدر عن سكرتارية
المنظمة وهي لا تعبر بالضرورة عن رأي
المنظمة أو الدول الأعضاء

هيئة استشارية

د. حسن محمدي
د. حسن البنا عوض
كابتن عبدالمنعم الجناحي
أ. علي عبدالله

التحرير والمادة العلمية

محمد عبدالقادر الفقي

الإشراف الفني

عبدالقادر بشير احمد

خدمات إدارية

هناء العارف
زبيدة أغسا
عزيزة البلوشي

الجابرية ق ١٢ - ش ١٠١ قسيمة ٨٤

ص.ب: ٢٦٣٨٨ الصفاة ١٣١٢٤

دولة الكويت

تليفون : ٥٣١٢١٤٠

فاكس : ٥٣٢٤١٧٢ - ٥٣٣٥٢٤٣

www.ropme.org

E-mail: ropme@qualitynet.net

www.memac-rsa.org

E-Mail: memac@batelco.com.bh



الافتتاحية

ولم تترك المنظمة قضية من قضايا بيئتها البحرية إلا وتصدت لها، وأنشأت مركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية لمساعدة الدول الأعضاء إذا ألت بالمنطقة كارثة بيئية. كما اضطلع المركز بمهمتي التخطيط الإقليمي والتدريب الفني لبناء القدرات وتطوير الخبرات.

وهذا العام، بعد أن أزهز زرع الأمس وأثمر، وصارت دوحة المنظمة وارفة الظلال، تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها، ارتأت المنظمة أن تخطو خطوة أكبر، تنتقل بها من حدود الإقليمية إلى رحاب العالمية الأكثر اتساعا. فحملت همّ التغير المناخي الذي أرق أهل الحل والعقد في كوكبنا الأرضي بأسره. وجعلت مواجهة تحدياته برنامجا للتنفيذ وليس مجرد شعار تلوكه السنة الخطابية والمتبئين. وكأن المنظمة بذلك تبرهن لنفسها وللآخرين على أنها ذات رسالة كونية وليست مجرد رسالة إقليمية.

وهذه النقلة الكبيرة في مسيرة المنظمة تعني الكثير. إنها تعني أنها قد شبت على الطوق، وصارت فتية وقوية أكثر من أي وقت مضى. وتعني أنها تدرك أن الإقليمية وحدها لا تكفي لحل المشكلات البيئية الساخنة التي تؤرق مضاجع أرضنا. فالعالم قد صار قرية واحدة. والأزمات البيئية تجتاح كيان الكوكب الأرضي برمته: بحره وبره وسمائه وأحيائه. ورياح الدمار البيئي لا تفرق بين منطقة في الجنوب وأخرى في الشمال. كما تعني هذه النقلة في مسيرة المنظمة أن العالم الآن يعرف جيدا ما قدمته المنظمة لمنطقتها البحرية، ويطالبها بالمزيد لحماية بيئة كوكبنا كله.

ولأن درب النجاح لا يعرف الوقوف على أطلال الماضي، بل يحث من يرتاده على أن ينطلق منه وفيه إلى آفاق المستقبل الأرحب والأعظم، فإن الجميع مطالب بأن يشارك المنظمة في مسيرتها من الإقليمية إلى العالمية. وكل جهد يبذل في هذا الصدد، سواء من نقاط الارتباط الوطنية أو المؤسسات البيئية الرسمية، أو حتى المنظمات غير الحكومية، أو الجمهور العام، سيحظى بتقديرنا وتشجيعنا.

والله من وراء القصد.

المنظمات كالبشر، تزداد طموحاتها ومسئولياتها وقوتها مع مرور الأعوام وكرّ الأيام.

وكما أن الخبرة التي يكتسبها الإنسان في حياته تفتح له آفاقا جديدة للإبداع والدخول إلى عوالم وميادين جديدة لم يكن ليدخلها من قبل، فكذلك المنظمات، فإنها كلما ازدادت خبراتها اتسعت رؤاها ومهامها، ودخلت في مشروعات أكبر حجما وأعظم قدرا، وتبنت مبادرات لم تكن لتفكر فيها بالأمس.

والمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، وقد تجاوزت الثلاثين عاما من عمرها، ازدادت قوة وخبرة، واتسع نطاق رؤيتها ورسالتها، وتضاعفت مسئولياتها.

في بداياتها الأولى، كانت مكافحة التلوث النفطي البحري على المستوى الإقليمي هي جل اهتمامها، إذ كانت الناقلات والسفن تغدو وتروح في مياه المنطقة بلا رقابة ولا محاسبة، فتلقي مياه توازنها أنى شاءت، بليل أو حتى في ساعة من نهار. وكانت البقع النفطية الناتجة من جنوح السفن، ومن التسرب من المنشآت النفطية الساحلية والبحرية، لا تجد أدنى استجابة، وكانت... وكانت... والأكثر إيلا ما من كل ذلك، أن الشعور العام بأهمية المحافظة على البيئة البحرية كان غائبا أو مغيبا. وقد كانت الفكرة السائدة وقتذاك هي أن حماية البيئة ترف وشرف، وليست من الواجبات أو المندوبات!! فمن هذا الذي يلقي بملايين في البحر لينقذ سمكة حتى ولو كانت على شفا الانقراض؟ ثم أليس إنفاق هذه الملايين في مشروعات التنمية أولى وأجدى؟ ولماذا الخوف من تلوث البحر؟ أليس البحر قادرا على أن يغسل نفسه بنفسه، وأن يلفظ أي غريب يلقي في مياهه، وإن لم يلفظه أتى عليه فحلله وأذابه؟!!!

ولعلاج هذه الحالة شبه المستعصية وقتذاك، تم إقرار خطة الكويت، وتم إصدار البروتوكولات وإقرارها، وامتدت مظلة التشريعات البيئية لتغطي البحر والساحل، ومصادر التلوث القائمة في البر أيضا. وتبنت المنظمة برامج الرصد والمراقبة، والتحليل والتقييم، واستخدمت تقنية الاستشعار عن بعد، ووظفتها لاكتشاف كل البقع التي تدرس ثوب المنطقة البحرية، سواء أكانت بقعا نفطية سوداء، أو بقعا طحلبية حمراء أو خضراء. كما فعلت المنظمة ألتها الدعائية، مستخدمة كل ما توافر لها من تقنيات إعلامية، لتحقيق أفضل ما يمكن من نتائج التوعية البيئية.

أسرة التحرير



الاجتماع الخامس عشر للجنة التوجيهية لكبار المسؤولين عن البيئة



١. مملكة البحرين

د. عادل خليفة الزباني

مدير عام الإدارة العامة لحماية البيئة والحياة الفطرية
الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة
الفطرية

السيد/ ميرزا سلمان خلف

رئيس قسم التحكم في التلوث الكيميائي والمهني
الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة
الفطرية

السيد/ صالح إبراهيم ناصر الفضالة

مدير عام الإدارة العامة للموارد والخدمات
الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة
الفطرية

٢. الجمهورية الإسلامية الإيرانية

د. سيد محمد باقر نبوي

نائب رئيس قسم البيئة البحرية - إدارة حماية البيئة

وفقاً لقرارات الاجتماع الرابع عشر للمجلس الوزاري للمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية الذي عقد في الدوحة في أبريل ٢٠٠٨، وبناء على دعوة كريمة من نقطة الارتباط الوطنية في المملكة العربية السعودية، عقد الاجتماع الخامس عشر للجنة التوجيهية لكبار المسؤولين عن البيئة في الدول الأعضاء في المنظمة خلال الفترة من ٣٠ إلى ٣١ مايو ٢٠٠٩. وقد استهدف الاجتماع مراجعة الموقف من تنفيذ قرارات الاجتماع الخامس عشر للمجلس الوزاري للمنظمة، وإصدار التوصيات الخاصة بأنشطة برنامج المنظمة للعام الحالي (٢٠٠٩).

وقد حضر الاجتماع السادة المسؤولون عن شؤون البيئة في الدول الأعضاء في المنظمة، بالإضافة إلى وفد الأمانة العامة والخبراء العاملين في المنظمة، وذلك على النحو التالي:

٧. الإمارات العربية المتحدة

السيد / محمد عبدالرحيم الزرعوني

خبير أول - مركز أبحاث الأحياء البحرية - وزارة
البيئة والمياه

٨. الأمانة العامة للمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية

د. حسن محمدي

المنسق العام للمنظمة

د. حسن البنا عوض

خبير بيئة بحرية بالمنظمة

د. راما راجو سودارشان

خبير بيئة بحرية بالمنظمة

السيد / علي عبدالله

مسئول إداري بالمنظمة

٩. مركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية

الكابتن / عبدالمنعم محمد الجناحي

مدير مركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية -
ميماك

وقد افتتح الاجتماع بكلمة للدكتور/ سمير بخاري -
مساعد الرئيس العام للأرصاء وحماية البيئة بالملكة
العربية السعودية، حيث نقل إلى المشاركين في الاجتماع
تحيات صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن ناصر بن
عبدالعزیز الرئيس العام للأرصاء وحماية البيئة.

كما ألقى الدكتور/ حسن محمدي المنسق العام
للمنظمة كلمة نقل فيها تحيات معالي الأمين التنفيذي
الدكتور/ عبدالرحمن عبدالله العوضي إلى الحضور،
ونقل إليهم اعتذاره عن عدم تمكنه من المشاركة بسبب
بعض ارتباطاته. وقد وجه الشكر إلى صاحب السمو الملكي
الأمير تركي وإلى الملكة العربية السعودية لكرم الضيافة
والترتيبات الممتازة للاجتماع.

وجاء في كلمته: «بين فترة انعقاد المجلس الوزاري
الخامس عشر والوقت الحالي فإن الوقت الذي أتيج لنا
لمواصلة أنشطة برنامج المنظمة كان محدوداً، نظراً لوقوع
شهر رمضان المبارك فيه وكثرة العطلات. كما أن مشكلة
ازدهار الطحالب الضارة HABS التي بدأت في شهر سبتمبر
٢٠٠٨ وما زالت مستمرة حتى اليوم قد استحوذت على
اهتمام المنطقة. وقد قامت المنظمة بتنظيم اجتماعين
مهمين لدراسة هذه المشكلة، وتبنت خطة عمل إقليمية
خاصة بهذا الموضوع. وقد أثرت تلك المشكلة على محطات

السيد / أواميد صديقي

مدير عام مكتب البيولوجيا البيئية البحرية - إدارة
حماية البيئة

٣. دولة الكويت

الكابتن / علي عباس حيدر

المدير العام بالوكالة - الهيئة العامة للبيئة

٤. سلطنة عمان

السيد / محمد عبدالله المحرمي

مدير عام شئون البيئة - وزارة البيئة والشئون
المناعية

السيد / سليمان البوسعيد

المشرف العام على مكافحة التلوث - وزارة البيئة
والشئون المناعية

٥. دولة قطر

المهندس / حسن علي القاسمي

مساعد المدير للشئون الفنية - وزارة البيئة

٦. المملكة العربية السعودية

الدكتور/ سمير بخاري

مساعد الرئيس العام - الرئاسة العامة للأرصاء
وحماية البيئة

الدكتور/ سمير جميل غازي

الوكيل المساعد لشئون البيئة - الرئاسة العامة للأرصاء
وحماية البيئة .

السيد / حمدان صالح الغامدي

مستشار الرئيس - الرئاسة العامة للأرصاء وحماية
البيئة

السيد / محمد عبدالله الهباش الحازمي

مدير المركز الإقليمي للأرصاء والبيئة بالمنطقة
الشرقية - الرئاسة العامة للأرصاء وحماية البيئة .

السيد / زياد داغستاني

مدير الموارد الطبيعية البحرية - الرئاسة العامة للأرصاء
وحماية البيئة

السيد / حسن صالح أكبر

نائب مدير مكافحة التسرب النفطي - الرئاسة العامة
للأرصاء وحماية البيئة

السيد / عبدالكريم أحمد عبدالله

أخصائي بيئي - مساعد مدير عام إدارة المناطق
الساحلية - الرئاسة العامة للأرصاء وحماية البيئة





بالتوقيع على عقد لإنشاء هذا النظام، والعمل جار بالفعل حالياً في تنفيذ المشروع.

وخلال الفترة الماضية قام مركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية التابع للمنظمة بمتابعة موضوع مرافق الاستقبال وإجراءات الطوارئ. وثمة نقطة أخرى أود أن ألفت الانتباه إليها، لأنها تمثل أحد مصادر القلق لدينا في المنظمة، وهي أن استجابة الدول الأعضاء للمخاطر البيئية تتأخر عادة من قبل الجهات المعنية. فعلى سبيل المثال، حينما يتم اكتشاف حالة ازدهار للطحالب الضارة من قبل محطة الاستشعار عن بعد التابعة للمنظمة نقوم على الفور بإخطار الدول ذات العلاقة بما لدينا من المعلومات. ومن المؤسف أننا لا نتلقى من هذه الدول بعد ذلك أية ردود تفيدنا بما تم اتخاذه وعمليات الاستجابة المطلوبة، وهو الأمر الذي يحد من قدرتنا على تحسين خدمة الاستشعار عن بعد للدول الأعضاء.

وفيما يتعلق بأولويات أنشطة المنظمة في المستقبل فإن موضوع التغير المناخي يأتي في مقدمة القضايا التي تحظى

تحلية مياه البحر في المنطقة، حيث إن الإفرازات التي تنتجها بعض أنواع الطحالب تتصف بسميتها، وهو الأمر الذي يثير الكثير من الخوف والقلق على الصحة العامة بالمنطقة.

وأضاف: «كان من بين المخاطر الأخرى التي حظيت باهتمامنا في العام الماضي مشكلة الإشعاع الذري ومصادر انبعاثه في المنطقة، سواء أكان من بعض المشاريع المتعلقة بإنشاء مفاعلات نووية أم من تواجد الغواصات النووية بالمنطقة البحرية للمنظمة. وقد استوجب هذا الأمر منا تقييم الوضع الحالي ومراقبة انبعاثات الإشعاعات النووية، والجاهزية للاستجابة في حالات الطوارئ. وقد قام وفد من المنظمة بزيارة محطة الطاقة النووية في مدينة (بوشهر) الإيرانية في ٦ مايو ٢٠٠٩، ونأمل في أن نقوم بزيارتها مرة ثانية عند بدء التشغيل.

وكان من أولويات العمل في المنظمة خلال الفترة الماضية: إعداد مشروع نظام معلومات متكامل يكون قادراً على توفير ومعالجة كافة المعلومات التي تعيننا على تطوير أنشطتنا المختلفة. ويسعدني أن أخبركم أننا قمنا في هذا الصدد



ممثلو إيران والكويت والإمارات العربية المتحدة



وفد مملكة البحرين



وفد المملكة العربية السعودية



ممثلو سلطنة عمان وقطر

ووفقاً لإجراءات وأنظمة العمل في المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية تم اختيار الدكتور / سمير بخاري من الدولة المضييفة رئيساً للاجتماع، كما تم اختيار السيد / حمدان صالح المستشار بالرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، مقررًا للاجتماع. وعقب ذلك بدأ المشاركون في الاجتماع بمناقشة البرامج والأنشطة التي قامت بها المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، حيث قام وفد الأمانة العامة بتقديم تقرير حول هذه الأنشطة، تضمن تفاصيل الموضوعات التالية:

- برامج الرصد البيئي
- برامج الإدارة البيئية
- الأنشطة والبرامج المساندة
- أنشطة مركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية.
- التعاون الإقليمي والدولي.
- الدول الأعضاء الرائدة في مجالات بيئية خاصة.
- ملخص التقرير المالي للمنظمة.

وقد قام المشاركون في الاجتماع بمراجعة مستوى التقدم في تنفيذ القرارات الصادرة عن الاجتماع الرابع عشر للمجلس الوزاري للمنظمة الذي عقد في أبريل ٢٠٠٨ بالدوحة، كما قاموا بمناقشة البرامج والأنشطة التي نفذتها المنظمة منذ ذلك الاجتماع وحتى مايو ٢٠٠٩، وكذلك أنشطة وبرامج المنظمة المتبقية من عام ٢٠٠٩.

وقد أصدر المجتمعون التوصيات التي تم التوصل إليها عرضها على الاجتماع التاسع والعشرين للجنة التنفيذية للمنظمة EXCOM.

باهتمامنا. وننتهز هذه الفرصة لنؤكد على أهمية الاستعداد لمواجهة تحديات هذا التغير في منطقتنا. كما أن بروتوكول التنوع الأحيائي في مقدمة الأعمال التي نوليها الأولوية في برنامجنا. وقد عقدنا اجتماعاً للخبراء القانونيين والفنيين لمعرفة ما إذا كانت هناك حاجة إلى إدخال أية تعديلات جوهرية على نص البروتوكول، تمهيداً لإنهاء مسودة البروتوكول وتقديمها للتوقيع عليها من قبل ممثلي الدول الأعضاء..

وعقب ذلك ألقى الدكتور / سمير بخاري مساعد الرئيس العام للأرصاد وحماية البيئة كلمة أشار فيها إلى مدى حساسية المنطقة البحرية للمنظمة. وذكر أن أولويات العمل التي حددها الدكتور / حسن محمدي في كلمته مهمة جداً بالنسبة للمشاركين في الاجتماع، ويجب دراستها لاتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها، وبخاصة ما يتعلق بالتغير المناخي. وقال إن حل المشكلات الإدارية التي تعوق العمل في تنفيذ برنامج المنظمة مثل موضوع تأشيرات الدخول لحضور الاجتماعات أو اللجان، لا يقل أهمية عن حل المشكلات الفنية، ولا بد من دراسة هذا الموضوع في مناقشات اللجنة التوجيهية.

وتكلم الأستاذ الدكتور / سيد محمد باقر نبوي - نائب رئيس قسم البيئة البحرية بإدارة حماية البيئة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية عن أهمية الاجتماعات التي تعقدها المنظمة على المستوى الإقليمي، وأكد على ضرورة مشاركة الدول الأعضاء في المنظمة في هذه الاجتماعات، ودعا الدول المضييفة لتلك الاجتماعات إلى اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتسهيل مهمة الوفود والخبراء الذين يشاركون في الاجتماعات.



الاجتماع التاسع والعشرون للجنة التنفيذية للمنظمة



ROPMIE



وقد افتتح الاجتماع صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن ناصر بن عبدالعزيز، حيث ألقى كلمة رحب فيها بالدكتورة/ فاطمة جواوي، والدكتور/ عبدالرحمن عبدالله العوضي والعاملين في المنظمة وأعضاء اللجنة التوجيهية للمنظمة لما بذلوه من جهد ولما أسفر اجتماعهم الخامس عشر من نتائج وتوصيات.

ومن جانبه شكر معالي الأمين التنفيذي للمنظمة الدكتور/ عبدالرحمن عبدالله العوضي صاحب السمو الملكي الأمير تركي والمملكة العربية السعودية لحسن الضيافة وما أعدته من ترتيبات لعقد اجتماعي اللجنة التوجيهية واللجنة التنفيذية للمنظمة في جدة. وذكر معاليه أن هذا الاجتماع يوفر فرصة طيبة لتقييم مستوى الأداء حتى الآن في تنفيذ قرارات المجلس الوزاري الرابع عشر للمنظمة، وأعرب عن سعادته للتعاون الذي أبدته الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بالتهديدات البيئية للمنطقة البحرية للمنظمة قال معاليه إن مشكلة ازدهار الطحالب الضارة HABS قد حظيت باهتمام كبير من قبل المنظمة والدول الأعضاء في الفترة الأخيرة. كما أشار معاليه

عقدت اللجنة التنفيذية للمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية اجتماعها التاسع والعشرين في مدينة جدة بالملكة العربية السعودية يوم ٢ يونيو ٢٠٠٩. وقد حضر الاجتماع الذي ترأسه **صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن ناصر بن عبدالعزيز** الرئيس العام للأرصاد وحماية البيئة بالملكة كل من:

معالي الدكتورة/ فاطمة جواوي

نائب رئيس الجمهورية ومدير إدارة البيئة بالجمهورية الإسلامية الإيرانية.

معالي الدكتور/ عبدالرحمن عبدالله العوضي

الأمين التنفيذي للمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية

بالإضافة إلى الدكتور/ عادل خليفة الزباني، ممثلاً لمعالي الشيخ/ عبدالله بن حمد آل خليفة، رئيس الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية بمملكة البحرين. كما حضر الاجتماع الخبراء والفنيون ومتخذو القرار في الدول الأعضاء وسكرتارية المنظمة.





المشكلات البيئية التي تهم الدول الأعضاء بالمنظمة، وذكرت منها: المحافظة على التنوع الحيائي، والتحكم في ملوثات البيئة البحرية بما في ذلك التلوث الإشعاعي. وقالت: إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية مستعدة لتقديم ما لديها من خبرات للتصدي لهذه المشكلات، بالإضافة إلى التعاون مع الدول الأعضاء في مواجهة المستجدات البيئية التي تهدد المنطقة مثل العواصف الترابية، والجفاف، والنقص في موارد المياه العذبة بسبب إنشاء السدود على أعالي الأنهار، والتغيرات المناخية.

ثم ألقى الدكتور عادل الزباني كلمة شكر فيها صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن ناصر بن عبدالعزيز على استضافته اجتماعي اللجنة التوجيهية واللجنة التنفيذية للمنظمة. وذكر أن المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية تعد واحدة من أقدم المنظمات بالمنطقة، وأشاد بجهودها في حماية البيئة البحرية، وقال: إن الدول الأعضاء والخبراء البيئيين بها قد استفادوا كثيراً من الجهود التي بذلتها المنظمة في هذا المجال. ودعا الدول الأعضاء إلى دعم مسيرة المنظمة لتحقيق المزيد من النجاح.

وعقب ذلك قامت اللجنة التنفيذية باستعراض برامج وأنشطة المنظمة خلال الفترة من أبريل ٢٠٠٨ إلى الآن، واعتمدت خطط وبرامج السنة الحالية (من شهر مايو إلى ديسمبر ٢٠٠٩). وقامت بمراجعة التوصيات التي أصدرتها اللجنة التوجيهية لكبار المسؤولين عن البيئة في الدول الأعضاء، وقررت الموافقة عليها ورفعها إلى الاجتماع الوزاري الخامس عشر للمنظمة.

وقد تضمنت هذه التوصيات ما يلي:

إلى التأثيرات البيئية المتزايدة للعواصف الرملية بالمنطقة، ثم تحدث عن تحديات التغير المناخي وانعكاساته المتوقعة على منطقة عمل المنظمة.

وأضاف معاليه: «إن واحداً من أهم وأبرز أولوياتنا لحماية بيئتنا البحرية هو إنهاء عمليات إنشاء مرافق الاستقبال. ونحن بحاجة ماسة إلى أن تبدأ هذه المرافق عملها لاستقبال مياه التوازن من السفن وناقلات النفط. ومن جانبنا فإننا لا نألو جهداً لحث الدول الأعضاء على التسارعة في إكمال تلك المرافق.

وعلاوة على ذلك، برزت تحديات بيئية جديدة مثل نمو صناعة الغاز بالمنطقة، وكذلك مشكلة الإشعاع الذري الناتج عن الاتجاه إلى تنفيذ برامج نووية لتوليد الكهرباء من الذرة. وإنني على ثقة من أن مواجهة هذه التحديات أمر ميسور إذا تعاونت الدول الأعضاء في المنظمة فيما بينها في هذا الصدد.

وعقب ذلك قامت معالي الدكتورة/ فاطمة جواودي نائب رئيس الجمهورية ومدير إدارة البيئة بالجمهورية الإسلامية الإيرانية بالقاء كلمة عبرت فيها عن شكرها لصاحب السمو الأمير تركي بن ناصر بن عبدالعزيز، ونقلت تحيات حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية إليه وإلى معالي الدكتور عبدالرحمن عبدالله العوضي. كما شكرت المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية لما تبذله من جهد ولما حققته من إنجازات في مجال حماية المنطقة البحرية للمنظمة. وأكدت على أن التعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة ضروري لإنجاح الأنشطة التي تقوم المنظمة بتنفيذها. كما سلطت الأضواء على



أولاً: برامج الرصد والتقييم البيئي:

١. تقرير حالة البيئة البحرية SOMER

أ- أن تقوم الدول الأعضاء بتقديم تقاريرها الوطنية وجميع المعلومات المتاحة ذات الصلة إلى المنظمة في موعد أقصاه ٣١ أكتوبر ٢٠٠٩ من أجل الإسراع في إنجاز التقرير.

ب- أن تقوم المنظمة بإرسال خبراء إلى الدول الأعضاء - إذا لزم الأمر - لتوفير التوجيه والإرشادات اللازمة لنظرائهم في هذه الدول لاستكمال التقارير الوطنية.

ج - بعد الموعد المحدد أعلاه، تقوم المنظمة بالضي قدما في إعداد تقرير SOMER باستخدام المعلومات التي أتاحت لها، وتلك المتوافرة لديها، لإكمال إعداد مسودة التقرير في مارس ٢٠١٠، تمهيدا لمراجعتها على المستوى الإقليمي.



د- عقد اجتماع فني للجنة التوجيهية الخاصة بالتقرير لمراجعته ووضعها في صورته النهائية.

هـ- مشاركة خبراء المنظمة في ورش العمل التي يتم تنظيمها في الدول الأعضاء لإعداد التقارير الوطنية الخاصة بتقرير حالة البيئة البحرية.

٢. تحليل الملوثات التي تنتقل عبر الحدود:

أ- تواصل المنظمة تعاونها مع اليونسكو والأطراف الأخرى ذات العلاقة لتنفيذ برنامج التحليل التشخيصي للملوثات العابرة للحدود (TDA) في المنطقة.

٣. الأنشطة القائمة في البر LBA:

أ- أن تقوم الدول الأعضاء بتقديم تقاريرها الوطنية حول التقييم البيئي السريع للأنشطة القائمة في البر على النماذج المتفق عليها، وذلك بحلول ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩.

٤. المسح الميداني للموائل الأحيائية:

أ- أن تقوم الدول الأعضاء التي لم توفر التسهيلات اللازمة لإجراء المسح فوق الطيفي hyper - spectral survey للموائل الساحلية بإعطاء الأولوية لإنجاز هذه المهمة، على أن تقوم المنظمة بتوفير الخبرة التقنية اللازمة لإجراء المسح.



ب- تقييم ومسح مواقع اختبار الموائل الأحيائية الموجودة حاليا، بما في ذلك إجراء المسح الخاص بمشكلة ازدهار الطحالب الضارة، واستكمال زيارات الموائل في كل من الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة العربية السعودية.

٥. ضمان الجودة ومراقبة الملوثات في المنطقة البحرية للمنظمة:

أ- تقدير الدعم المستمر الذي تلقتة المنظمة من مختبر البيئة البحرية التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية في أنشطة بناء القدرات على المستوى الإقليمي في مجال مراقبة الملوثات.

ب- أن تقوم المنظمة بإرسال وفد لزيارة بعض مرافق المختبرات المتميزة في الدول الأعضاء لتقييم مدى ملاءمتها لاختبارها كمختبرات معتمدة على المستوى الإقليمي.

ج- أن تسارع الدول الأعضاء، التي لم تقم بعد بإعداد خططها الوطنية الخاصة بالملوثات العضوية الثابتة بإعداد هذه الخطط في أقرب موعد ممكن.

د- أن تقوم الدول الأعضاء بدعم برنامج المنظمة الخاص بمراقبة أصداف البحر mussels بشكل فعال عن طريق أخذ العينات وتحليل البيانات وتقديم تقارير عنها للمنظمة.



مياه البحر، نظرا لتكرار واستمرار مشكلة ازدهار هذه الطحالب في المناطق المجاورة لمحطات تحلية المياه.

ب- أن تقوم المنظمة ببحث إمكانية تحقيق المواءمة بين مبادرات الدول الأعضاء الخاصة بمشروعات تحلية المياه، ووضع آلية لتبادل الخبرات والموارد ذات الصلة.

ج- عقد اجتماع للخبراء حول آثار ازدهار الطحالب الضارة على عملية تحلية مياه البحر، وذلك بالتعاون مع نقطة الارتباط الوطنية في مملكة البحرين.

٧. حماية الثروة السمكية والإدارة المستدامة لمصادرها:

أ- تثمين الجهود الدول الأعضاء والمنظمة في الاستجابة لحالات الطوارئ الناجمة عن ازدهار الطحالب الضارة بطريقة علمية ومنهجية.

ب- قيام الدول الأعضاء بتوسيع نطاق خدمات مرافقها الوطنية بحيث تشمل إعداد آلية لتوفير شبكة معلومات للإنذار المبكر عن ازدهار الطحالب الضارة وحالات النفوق الجماعي للأحياء البحرية، وتشكيل فرق عمل لإدارة عمليات مكافحة حالات النفوق الجماعي وازدهار الطحالب.

ج- قيام الدول الأعضاء بإنشاء شبكة وطنية لمراقبة جنوح الحيتان Cetacean Stranding المحاصرة تحت قيادة وكالة حماية البيئة، على أن تقدم للمنظمة إطار العمل الذي يوضح تفاصيل الأدوار التي ستقوم بها المؤسسات والأفراد الذين سيتم تعيينهم في الشبكة.



د- قيام الدول الأعضاء بتشكيل فرق عمل وإعداد خطط عمل وطنية للحد من الآثار الضارة لمشكلة ازدهار الطحالب، وبما يتوافق مع عناصر خطة العمل الإقليمية الخاصة بهذه المشكلة.



هـ- نشر الطبعة الرابعة من دليل (الطرق الحديثة لمراقبة وتحليل الملوثات) MOOPAM.

و- عقد اجتماع فني بالتعاون مع نقطة الارتباط الوطنية في المملكة العربية السعودية حول تقييم أنشطة مسح الملوثات في الماضي والمستقبل.



ز- عقد برنامج تدريبي على المستوى الإقليمي بالتعاون مع نقطة الارتباط الوطنية في دولة قطر حول قياس الإشعاع في البيئة البحرية، وإعداد دليل (الطرق الحديثة لمراقبة وتحليل الملوثات - مخاطر الإشعاع).

ح- مسح ملوثات القصددير العضوية في منطقة عمل المنظمة.

ط- إعادة كتابة تاريخ حوادث التلوث بالمواد العضوية في البيئة البحرية بمنطقة عمل المنظمة.

ي- تنفيذ برنامج مراقبة أصداف البحر mussels بالتعاون مع اللجنة الدولية لعلوم البحار والمحيطات IOC.

٦. مراقبة العوامل المؤثرة في الصحة العامة في منطقة عمل المنظمة:

أ- قيام الدول الأعضاء بإعطاء الأولوية لبحث الآثار الناجمة عن ازدهار الطحالب الضارة في عملية تحلية





هـ- قيام المنظمة بإنشاء نظام للمراقبة البحرية على المستوى الإقليمي لرصد ازدهار الطحالب الضارة، وذلك من خلال توفير شبكة من المرافق ذات الصلة، والاستفادة من الخدمات التي يجب أن تسهم بها الدول الأعضاء، والموارد المتاحة في المنظمة.

و- أن تقوم المنظمة بإعداد خطة عمل إقليمية للتعامل مع حالات ازدهار الطحالب الضارة، بما يتوافق مع العناصر ذات الصلة التي تم إعدادها خلال اجتماع فريق العمل الإقليمي، وبما يتماشى مع أولويات تنفيذ برنامج أنشطة المنظمة للسنوات ٢٠٠٩-٢٠١١.

ز- عقد منتدى إقليمي حول ازدهار الطحالب الضارة بالتعاون مع الهيئة العامة للبيئة في دولة الكويت واللجنة الدولية لعلوم البحار والمحيطات/ اليونسكو وغيرها.

ح- عقد ورشة عمل إقليمية بالتعاون مع نقطة الارتباط الوطنية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية واليونسكو حول طرق الحد من ازدهار الطحالب الضارة ووسائل مكافحة تلك الطحالب.

ط- عقد برنامج تدريبي إقليمي حول تحليل السموم الحيوية (البوتوكسينات) الناجمة من ازدهار الطحالب الضارة، وذلك بالتعاون مع نقطة الارتباط الوطنية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية واليونسكو.

ي- إعداد دراسة إقليمية حول الأنواع الأحيائية في منطقة عمل المنظمة.

ك- إعداد قائمة فحص للأنواع البحرية في منطقة عمل المنظمة من خلال عقد اجتماع استشاري إقليمي، وإجراء الدراسات المطلوبة لذلك، بالتعاون مع نقطة الارتباط الوطنية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

ل- إعداد القواعد الإرشادية لتقليل حالات النفوق الجماعي للثدييات البحرية في منطقة عمل المنظمة.

٨. برنامج الاستشعار عن بعد:

أ- قيام الدول الأعضاء بتزويد المنظمة في الوقت المناسب بالمعلومات المطلوبة لنشرتها وخدماتها الخاصة بالاستشعار عن بعد، وذلك لتطوير وتحسين مستوى جودة خدمات الاستشعار عن بعد التي توفرها المنظمة للمنطقة.

ب- قيام المنظمة بنشر البيانات الخام وصور الاستشعار عن بعد لاستخدامها في أغراض علمية من قبل الأفراد المعنيين المصرح لهم بذلك بالمنطقة.

ج- تشجيع المنظمة على توفير البيانات الشاملة المتكاملة وبناء القدرات في الدول الأعضاء في مجال الاستشعار عن بعد.

د- تنظيم ورشة عمل إقليمية حول مراقبة البقع النفطية باستخدام طرق الاستشعار عن بعد.

٩. رحلات المسح البحري:

أ- شكر المنظمة على قيامها بإنشاء بنك متكامل للعينات البحرية، وحث الدول الأعضاء على المساهمة بتزويد هذا البنك بالعينات بشكل منتظم.

ب- تشجيع المنظمة لبناء القدرات على المستوى الإقليمي في مجال إعداد النماذج الأوقيانوغرافية للحصول على فهم أفضل لأنماط دوران المياه في المنطقة البحرية للمنظمة، ومعرفة تأثير التغير المناخي على السمات الفيزيائية للمنطقة البحرية.



المستوى الإقليمي بشأن تقييم مصادر الإشعاع، وإعدادها لعناصر البرنامج الإقليمي لرصد الإشعاع.

هـ- أن تقوم المنظمة بتشكيل فريق علمي إقليمي دائم لكي يتولى مهمة وضع الصيغة النهائية لخطة العمل الإقليمية لرصد الإشعاع، وتشجيع عمليات إنشاء شبكة من المرافق في المنطقة من أجل توفير الحماية المشتركة للبيئة والإنسان من مخاطر الإشعاع.

و- إجراء الأنشطة والفعاليات التالية:

• بالنسبة لقضية التغير المناخي:

- عقد اجتماع فني للخبراء التابعين للمنظمة بالتعاون مع المنظمة البحرية الدولية حول إعداد نظام الرصد البيئي المتكامل RIEOS.

- عقد اجتماع إقليمي للخبراء لإعداد خطة عمل بشأن تخفيف حدة الكوارث الطبيعية أو تلك الناتجة من آثار الأنشطة البشرية (بما في ذلك العواصف الترابية) من خلال إنشاء آلية مناسبة للإنذار المبكر.



• بالنسبة لموضوع المحافظة على الشعاب المرجانية:

- عقد ورشة عمل إقليمية للخبراء حول الشعاب المرجانية الصناعية في منطقة عمل المنظمة لتقييمها وتحديد آثار التغيرات المناخية على الشعاب المرجانية.

- إعداد مسودة مرجع حول الطرق والبروتوكولات والإستراتيجيات المتعلقة بالشبكة العالمية لراقبة الشعاب المرجانية والمبادرات الخاصة بفحص الشعاب المرجانية، بما في ذلك البرمجيات الخاصة بإدارة البيانات.

- تقديم الدعم اللازم للبحوث الخاصة بما يستجد من مواضيع حول الشعاب المرجانية.

• بالنسبة لموضوع المحافظة على السلاحف البحرية:

ج- الطلب من نقاط الارتباط الوطنية في كل من الجمهورية الإسلامية الإيرانية وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة بحث إمكانية تنفيذ برنامج مشترك لدراسة دورة المياه عبر مضيق هرمز وتقديم اقتراح بذلك إلى المنظمة.

د- أن تنتهز المنظمة فرصة تنظيم المؤتمر الدولي للمراقبة البحرية والبحث في المنطقة لاستعراض التقدم العلمي الذي حدث في المنطقة على مدار ٣٠ عاماً، ورسم مسار العمل الجماعي المشترك في المستقبل.

هـ- القيام بالأنشطة والفعاليات التالية:

★ تحليل عينات المياه والرواسب والأحياء البحرية التي تم جمعها في أثناء رحلة سفينة الأبحاث البحرية في فصل الشتاء.

★ عقد مؤتمر دولي حول أنشطة الأبحاث والتحكم والمراقبة البحرية بالتعاون مع نقطة الارتباط الوطنية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

★ تقديم دعم مالي وتقني للمعاهد الوطنية المختصة لإجراء دراسة حول دورة المياه عبر خليج هرمز.

★ تطوير بنك العينات البحرية بالأمانة العامة للمنظمة.

١٠. البرنامج المتكامل للبحوث والتقييم والمراقبة البحرية IMARP:

أ- أن تقوم المنظمة بتوسيع نطاق قضية التغير المناخي في أنشطة برنامجها، وذلك بالتركيز على الأنشطة المرتبطة بهذه القضية والتي تتسم بطابعها الملح وكونها من أولويات العمل على المستوى الإقليمي، والسعي للحصول على التعاون الإقليمي والدولي المناسب في هذا المجال.

ب- أن تقوم المنظمة بالبداية في إجراء حوار على مستوى رفيع مع الدول الأعضاء من أجل تحقيق توافق في الآراء على مستوى المنطقة بأسرها بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.

ج- أن تقوم المنظمة بالتعاون مع الدول الأعضاء بإعداد مؤشرات تغير المناخ، وتحديد ما هو مناسب وسهل منها للاستفادة منه في حماية الموائل الخاصة، والأنواع المعرضة للتهديد وخطر الانقراض، وتحقيق المرونة للنظم البيئية (الإيكولوجية).

د- الإشادة بجهود المنظمة في تحقيق إجماع في الآراء على



ثانياً: برامج الإدارة البيئية:

١. أنشطة حماية البيئة البحرية من التلوث الناتج من مصادر في البر (LBA):

- أ- شكر المنظمة لجهودها في إنشاء نظام المعلومات الإقليمية المتكاملة RIIS.
- ب- أن تقوم الدول الأعضاء بتزويد المنظمة بالبيانات والمعلومات ذات الأهمية لنظام المعلومات الإقليمية المتكاملة RIIS، وأن تتيح للمنظمة فرصة الدخول إلى شبكة نظمها المعلوماتية من خلال نظام المعلومات الإقليمية المتكاملة.



ج- قيام الدول الأعضاء باستكمال المسح الميداني لأهم الأنشطة القائمة في البر، وتزويد المنظمة بالتقارير الوطنية حول التقييم السريع لهذه الأنشطة قبل نهاية أكتوبر ٢٠٠٩.

د- القيام بالأنشطة والفعاليات التالية:

- إعداد القواعد الإرشادية الفنية حول أعمال مسح وتقييم الآثار البيئية.
- إكمال المسح الميداني الخاص بالأنشطة الرئيسية القائمة في البر.

٢. البروتوكول الخاص بالتلوث البحري الناجم عن استكشاف واستغلال الجرف القاري:

- أ. حث الدول الأعضاء على المسارعة في استكمال عمليات المسح لأنشطة التنقيب والإنتاج التي تجرى في المنطقة البحرية من قبل شركات النفط العاملة بالمنطقة، وتزويد المنظمة بالنتائج لتمكينها من إعداد قائمة

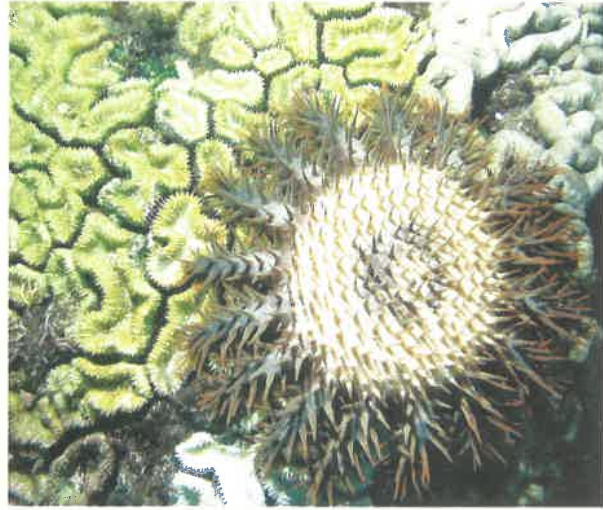
- عقد اجتماع إقليمي حول مراقبة السلاحف البحرية وإستراتيجيات المحافظة عليها.

- بالنسبة لموضوع المحافظة على أشجار القرم:

- إعداد ونشر موجز القواعد الإرشادية الإقليمية حول طرق زراعة أشجار القرم (المانجروف) بالتعاون مع الجمعية الدولية لأنظمة القرم البيئية ISME.

- بالنسبة لموضوع الأنواع الأحيائية الغازية:

- عقد ورشة عمل إقليمية حول تقييم عملية دخول الأحياء الغازية، وإجراء مسح لموانئ الدول الأعضاء بشأن ذلك.



- إجراء تقييم لمخاطر إدخال الأحياء الغازية إلى منطقة عمل المنظمة.

- عقد ورشة عمل إقليمية حول البيانات والمعلومات المطلوبة لاستخدام النمذجة الرقمية في تقييم الأنظمة البيئية البحرية.

- بالنسبة لمراقبة الإشعاع:

- عقد الاجتماع الأول لفريق العمل الإقليمي لإعداد برنامج علمي مفصل حول تقييم الإشعاع، وذلك في طهران بالجمهورية الإسلامية الإيرانية.

- إعداد قاعدة معلومات حول وجود ومصير الإشعاع ذي الأصل الطبيعي والبشري في منطقة عمل المنظمة.

- عقد برنامج تدريبي إقليمي حول مراقبة الإشعاعات في البيئة البحرية، وذلك بالتعاون مع نقطة الارتباط الوطنية في كل من دولة قطر والجمهورية الإسلامية الإيرانية.



الحصر الإقليمي للأنشطة المسببة للتلوث البحري القائمة في البر.

ب- عقد ندوة سنوية حول البروتوكول (الاستكشاف والإنتاج).

ج- عقد اجتماع للخبراء حول الأنظمة والتشريعات المتعلقة بتطبيق البروتوكول.

٣. البروتوكول الخاص بالتحكم في النقل البحري للنفائات الخطرة والنفائات الأخرى عبر الحدود والتخلص منها:

أ- قيام المنظمة بالاتصال والتنسيق مع المراكز الإقليمية لاتفاقية بازل (BCRCs) في المنطقة وخارجها للتدريب ونقل التكنولوجيا في مجال النفائات الخطرة.

ب- عقد ندوة حول تنفيذ البروتوكول بالتعاون مع نقطة الارتباط الوطنية في سلطنة عمان.

٤. إعداد البروتوكول الخاص بالمحافظة على التنوع الأحيائي وإنشاء المناطق المحمية:

أ- مسارعة الدول الأعضاء إلى إنهاء الإجراءات الوطنية للتوقيع على البروتوكول، وإخطار المنظمة باستعدادها للتوقيع في وقت مبكر.

ب- تأكيد نقطة الارتباط الوطنية في دولة قطر على استضافتها لاجتماع المفوضين للتوقيع على البروتوكول، ذلك الاجتماع الذي كان مقررا في أكتوبر ٢٠٠٨.

ج- عقد اجتماع للخبراء والقانونيين والفنيين حول مسودة البروتوكول بالتعاون مع نقطة الارتباط الوطنية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

ثالثا: الأنشطة والبرامج المساندة:

١- التوعية البيئية:

أ- قيام المنظمة بإعداد إستراتيجية شاملة للتوعية البيئية، وتعزيز القدرات المتوفرة بالدول الأعضاء في هذا المجال، وذلك لإنجاح البرنامج الإقليمي للمنظمة والخاص بالتوعية البيئية.

ب- الطلب من كل دولة من الدول الأعضاء تحديد متحدث خاص بالتوعية البيئية لكي يتواصل مع المنظمة، ويساعد في تعزيز أنشطة التوعية البيئية على المستوى الإقليمي.

ج- أن تقوم المنظمة بمراجعة وتنقيح الطرق المتبعة حاليا في التوعية البيئية لتطوير أساليب وتقنيات مبتكرة لتعزيز الأنشطة والمشاركات الوطنية في هذا المجال.

د- عقد ورشة عمل للصحفيين حول التوعية البيئية بالتعاون مع نقطة الارتباط الوطنية في مملكة البحرين (العربية)، ومع نقطة الارتباط الوطنية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية (بالفارسية).

هـ- تنظيم ورشة عمل إقليمية حول التحديات البيئية المستجدة في منطقة عمل المنظمة.

رابعا: أنشطة مركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية:

١. خطة الطوارئ الإقليمية

أ- قيام مركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية (MEMAC) بإجراء تمرين عملي على خطة الطوارئ الإقليمية المقترحة أثناء التدريب الإقليمي المقبل على مكافحة البقع النفطية، والذي سيجري في المملكة العربية السعودية، وذلك للحصول على الموافقة النهائية على الخطة.



ب- الموافقة على طبع وتوزيع نسخ إضافية من دليل مكافحة التلوث النفطي.

ج- قيام مركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية بإجراء تمرين عملي على خطة الطوارئ الإقليمية في المياه الإيرانية، بالتشاور مع نقطة الارتباط الوطنية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

د- تقديم المساعدة الفنية للدول المتعاقدة بشأن خطط الطوارئ الوطنية، بما في ذلك المساندة والمشاركة في تمارين مكافحة البقع النفطية والمؤتمرات التي تعقدتها الدول الأعضاء.

هـ- إجراء برامج التدقيق البيئي إذا طلبت الدول الأعضاء ذلك.



- و- إنهاء عملية إعداد وطباعة وتوزيع خطة الطوارئ الإقليمية بعد إجراء التمرين العملي عليها.
- ز- طباعة وتوزيع دليل مكافحة التلوث النفطي وفقاً للفقرة (ج) من المادة الثالثة من البروتوكول.
- ح- عقد اجتماع إقليمي يضم الجمهورية الإسلامية الإيرانية ودولة الكويت وجمهورية العراق لدعم الجهود العراقية في إعداد خطة إجراءات الطوارئ.
- ي) تنظيم ورش العمل التدريبية التالية:
- المواد الكيميائية والمواد الأخرى الضارة والخطرة - مستوى المراقبين.
 - الناقلات والسلامة من الغازات والمواد الكيميائية والمواد الأخرى الضارة والخطرة.
 - ك) قيام مركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية بالأنشطة التالية:
 - تحديث وتوزيع نموذج تتبع مسار الملوثات Trajectory Model في المنطقة البحرية للمنظمة.
 - عقد وتنظيم ورشة عمل تدريبية حول نموذج تتبع مسار الملوثات، وتقنيات المراقبة الجوية للملوثات.
 - تنظيم الاجتماع السنوي للمسؤولين عن الاستجابة لحوادث التلوث البحري؛ لمراجعة العناصر المختلفة لخطة الطوارئ الإقليمية والوطنية.
٢. إعداد القواعد الإرشادية الإقليمية لتقييم أضرار التلوث وإعداد الدليل الإقليمي لمطالبات التعويض:
- أ- عقد ورشة عمل تدريبية بالتعاون مع نقطة الارتباط الوطنية في سلطنة عمان حول التحقيق في الحوادث البحرية، بما في ذلك أساليب تقييم الأضرار الناجمة عنها، وإعداد دليل مطالبات التعويض، وأساليب أخذ عينات البصمات النفطية oil fingerprint sampling ، وذلك بالتعاون مع المنظمة الدولية البحرية والمنظمة الدولية لتمويل تعويضات التلوث النفطي IOPC Funds .
٣. إنشاء صندوق تقدي لتمويل حالات الطوارئ لحماية البيئة البحرية:
- أ- استمرار مركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية في مراجعة وتنقيح الاقتراح الأولي الخاص بإنشاء وحدة تنسيق الاستجابة في حوادث البقع النفطية ORCU .
- ب- إجراء دراسة تفصيلية للمشروع، مع مراعاة جميع عناصره الرئيسية، بما في ذلك زيارة الخبراء لجميع الدول الأعضاء.

ج- قيام مركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية بتنظيم اجتماع فني لخبراء الدول الأعضاء مع مسؤولي الاستجابة في حالات الطوارئ بالدول الأعضاء.

٤. إعداد وتطوير إجراءات المراقبة في موانئ الدول الأعضاء

أ- مواصلة الاتصالات والتنسيق مع الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي بشأن المسارعة بتنفيذ إجراءات المراقبة في موانئ الدول الأعضاء التابعة للمجلس، وإنشاء مركز للمعلومات في سلطنة عمان لكونه حاجة ملحة للمنطقة، على أن تتولى سلطنة عمان متابعة هذا الموضوع.

ب- تقدير الجهود التي بذلتها نقطة الارتباط الوطنية في دولة الكويت باعتبارها المسؤولة عن التنسيق بشأن مذكرة التفاهم الخاصة بالتعاون بين الدول الأعضاء التابعة للمجلس في إجراءات المراقبة في الموانئ، وتسهيل ضم الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى مذكرة التفاهم.

ج- عقد اجتماع للخبراء القانونيين والفنيين بالتعاون مع الأمانة العامة لكل من مجلس التعاون الخليجي والمنظمة البحرية الدولية، والنظر في انضمام كل من الجمهورية الإسلامية الإيرانية وجمهورية العراق إلى مذكرة التفاهم الخاصة بالتعاون في إجراءات المراقبة في الموانئ.

د- تنظيم ورشة عمل تدريبية حول تطبيق نظام المراقبة في موانئ الدول الأعضاء بالمنظمة، وذلك بالتعاون مع كل من مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمنظمة البحرية الدولية.

٥. إعداد ملحق للبروتوكول الخاص بالتعاون الإقليمي في مكافحة التلوث بالزيت والمواد الضارة الأخرى في الحالات الطارئة:

أ- قيام مركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية بمراجعة الإجراء المتعلق بتقديم الملحق الجديد من قبل أي دولة من الدول الأعضاء إلى الأمانة العامة للمنظمة.

٦. التقارير الدورية حول حالات الطوارئ البحرية:

أ- مواصلة مركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية الجهود المبذولة لإعداد التقارير الدورية حول حوادث البقع النفطية وحالات الطوارئ البحرية الأخرى، ودراسة كل حالة على حدة لمنع وقوع أي حوادث مشابهة في المستقبل.

ب- قيام مركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية بالتنسيق مع الدول الأعضاء

ح- قيام الدول الأعضاء بتحديد أماكن استقبال مياه التوازن باعتبار ذلك مسألة ملحة.

ط- قيام كل دولة من الدول الأعضاء بتنفيذ مشروع تجريبي للمراقبة والرصد على المستوى الوطني.

ي- قيام مركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية بتنفيذ مشروع رائد للمراقبة والرصد على الصعيد الإقليمي، استناداً إلى المشاريع الوطنية التي ستنفذها الدول الأعضاء، وذلك لتنفيذ مذكرة التفاهم المتعلقة بالرصد والمراقبة على المستوى الإقليمي.

ك- قيام كل دولة من الدول الأعضاء بإعداد خطتها الوطنية لإدارة النفايات، واعتبارها ذلك مسألة ملحة.

ل- عقد اجتماع للجنة التوجيهية للمنظمة لمراجعة الموقف من تنفيذ اتفاقية ماريبول ٧٨/٧٣ كل عام، وتقديم الدعم للجان التوجيهية الوطنية في الدول الأعضاء.

م- عقد ورشة عمل بشأن إدارة وتنفيذ اتفاقية ماريبول ٧٨/٧٣.

٨. الاتفاقية الدولية حول إدارة مياه التوازن:

أ- قيام مركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية بمتابعة الجوانب التشغيلية لبرنامج (جلو بالاست) في المنطقة البحرية للمنظمة، وقيام الأمانة العامة للمنظمة بمتابعة الجوانب العلمية والقانونية والفنية للبرنامج المذكور من أجل توفير أساس علمي لمراقبة مياه التوازن في منطقة عمل المنظمة.

ب- استمرارية مركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية في طلب الدعم والمساندة الفنية من برنامج (جلو بالاست) GloBallast التابع للمنظمة البحرية الدولية.

ج- حث الدول الأعضاء على النظر في التصديق على الاتفاقية الخاصة بإدارة مياه التوازن.



بالمنظمة بشأن تحسين نظام التعرف التلقائي AIS (Automatic Identification System) على المستوى الإقليمي، باعتباره نظاماً لمراقبة حركة السفن ودعم محطة استقبال صور الأقمار الصناعية في هذا الصدد، وكدليل موثق في حالة وقوع أي حادث.

ج- الطلب من نقطة الارتباط الوطنية في جمهورية العراق التعاون الكامل مع مركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية خلال الحوادث البحرية.

٧. إنشاء مرافق الاستقبال في المنطقة:

أ- قيام الدول الأعضاء بتزويد المعلومات المتعلقة بمرافق الاستقبال وفقاً لمتطلبات اتفاقية ماريبول ٧٨/٧٣.

ب- قيام الدول الأعضاء في المنظمة بإعداد التشريعات الوطنية، وتعديل ما هو موجود منها إلى ما هو مناسب من أجل تعزيز قدراتها على تنفيذ اتفاقية ماريبول ٧٨/٧٣.



ج- قيام الدول الأعضاء في المنظمة بتنفيذ نظام مراقبة الوائى باعتباره إجراء فعالاً لتعزيز إمكانيات مراقبتها للمنطقة البحرية للمنظمة.

د- حث الدول الأعضاء على النظر في التصديق على اتفاقية ماريبول ٧٨/٧٣ وجميع ملاحقها من أجل توحيد المعايير والإجراءات الفنية.

هـ- حث الدول الأعضاء على التعجيل بإنشاء مرافق الاستقبال.

و- حث الدول الأعضاء في المنظمة على توقيع واعتماد مذكرة التفاهم المشترك الخاصة بمرافق الاستقبال والاتفاق مع المفاوضين المختصين بإدارة النفايات التي يتم ضخها إلى هذه المرافق.

ز- قيام الدول الأعضاء في المنظمة بالاستفادة من شهادة مرافق الاستقبال الإقليمية واستخدامها بمجرد الانتهاء من إنشاء تلك المرافق.



د- قيام نقطة الارتباط الوطنية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية بمراجعة النسخة المنقحة من خطة العمل الإقليمية لتنفيذ اتفاقية إدارة مياه التوازن BWM Convention وما يتصل بها من قواعد إرشادية للحد من انتقال الأحياء المائية الضارة والكائنات الممرضة في مياه التوازن، تمهيدا لاعتماد الخطة المذكورة، على أن تقوم الدول الأعضاء الأخرى بالمنظمة بإقرار تلك الخطة.

هـ- قيام مركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية بإعداد وثيقة إرشادية توضح الخطوات القانونية اللازمة لتطوير التشريعات الوطنية.

و- عقد اجتماع للقانونيين والفنيين حول الجوانب التشغيلية ذات الصلة بإدارة مياه التوازن، وذلك بالتعاون مع المنظمة البحرية الدولية.

٩. الاتفاقية الدولية بشأن الجاهزية والاستجابة والتعاون في مكافحة التلوث النفطي OPRC لعام ١٩٩٠م:

أ- حث الدول الأعضاء في المنظمة - التي لم تصدق على الاتفاقية - بالتصديق على الاتفاقية وبروتوكولاتها، حيث إن جميع الدول الأعضاء قد وفّت بالتزاماتها بالفعل تجاه الاتفاقية.

ب- قيام مركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية بطلب الدعم الفني من المنظمة البحرية الدولية للدول الأعضاء OPRC بموجب الاتفاقية.

ج- قيام الدول الأعضاء في المنظمة بالنظر في ترشيح موظف دائم ومؤهل لدى المنظمة البحرية الدولية لكي يمثل المنطقة ويتابع مختلف الأمور ذات الصلة، ويعكس مصالح المنطقة ويعمل على حمايتها.

د- قيام مركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية بعقد اجتماع للخبراء القانونيين والفنيين - بالتعاون مع المنظمة البحرية الدولية - بشأن متابعة عملية التصديق على الاتفاقية، إذا تطلب الأمر ذلك.

١٠. البحث والإنقاذ:

أ- استمرار لجنة البحث والإنقاذ التي تم تشكيلها في أداء مهامها بإعداد الترتيبات الإقليمية، وتوفير المتطلبات اللازمة للبحث والإنقاذ.

ب- حث الدول الأعضاء في المنظمة على التصديق على اتفاقية البحث والإنقاذ.

ج- إقرار مذكرة التفاهم بين الدول الأعضاء في المنظمة بشأن البحث والإنقاذ.

د- تثمين جهود دولة قطر والجمهورية الإسلامية الإيرانية تجاه إنشاء كل منهما مركزا للبحث والإنقاذ فيهما، وحث الدول الأعضاء الأخرى في المنظمة على إنشاء مثل هذه المراكز، والتوقيع على مذكرات التفاهم مع المنظمة لهذا الغرض.

هـ- مواصلة مركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية القيام بدور سكرتارية البحث والإنقاذ في المنطقة.

و- قيام مركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية بإعداد اختصاصات مركز البحث والإنقاذ.

ز- مواصلة مركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية العمل في إعداد خطة العمل الإقليمية للبحث والإنقاذ.

١١. إنشاء قاعدة بيانات في مركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية:

أ- حث الدول الأعضاء في المنظمة على تزويد مركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية بالمعلومات المتاحة لديها حول الشركات والمعاهد والخبراء بها، وتقديم الدعم الكامل لمساندة مشروع قاعدة البيانات.

١٢. الخطة الإقليمية البينية الرئيسية:

أ- عقد اجتماعين إقليميين للخبراء بشأن هذه الخطة.

ب- إجراء تقييم كامل لإكمال الخطة الرئيسية.

ج- قيام مركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية بإعداد تقرير كامل يتعلق بتنفيذ مشروع الخطة يتضمن جميع البيانات والتوصيات والحلول، مع التركيز على التدابير الوقائية، بما في ذلك إعداد منهجية إقليمية موحدة لتنفيذ الخطة.

١٣. المناطق البحرية ذات الخطورة العالية بيئيا:

أ- قيام الدول الأعضاء في المنظمة بتزويد اللجنة المختصة بهذا الموضوع بما تحتاج إليه من بيانات.

ب- المشاركة الكاملة لنقاط الارتباط الوطنية في هذا الموضوع.

ج- تحديد المناطق الحساسة بيئيا على مستوى منطقة عمل المنظمة، وتوفير بيانات تلك المنطقة لإكمال مربعات خريطة المنطقة mapping grid.

د- إعداد إجراءات قياسية لترتيب وتصنيف ranking المناطق الحساسة بيئيا.

هـ- عقد اجتماعين لخبراء اللجنة الإقليمية، وتنظيم ورشة عمل حول المناطق ذات الخطورة العالية بيئيا.

و- استمرار مركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية



د- المشاركة في اجتماعات المنظمة الهيدروغرافية الدولية IHO.

هـ- مناقشة المنظمة لموضوع الشراكة البيئية والعمل المشترك في محادثات المائدة المستديرة بينها وبين البنك الدولي.

سادس: الدول الأعضاء الرائدة في مجالات بيئية خاصة:

أ- تحديد المزيد من مجالات الريادة العلمية لإدراجها ضمن المبادرة الخاصة بالدول الأعضاء الرائدة في مجالات بيئية معينة، وبخاصة من نقاط الارتباط الوطنية في مملكة البحرين ودولة قطر والإمارات العربية المتحدة.

ب- قيام الدول الأعضاء الرائدة حالياً في مجالات بيئية معينة بتوفير خدماتها في هذا المجال للدول الأخرى، والحصول على الدعم التقني من المنظمة.

ج- قيام المنظمة بالتفاوض وإكمال عملية اختيار نقطة الارتباط الوطنية في سلطنة عمان كدولة رائدة في مجال حماية الشعب المرجانية.

د- عقد اجتماع للدول الأعضاء الرائدة لمراجعة مستوى التقدم في برامج الريادة، والمساعدة في تنفيذ الأنشطة ذات الصلة، ومواجهة التحديات البيئية المستحدثة والتعاون الإقليمي.

المتطلبات المالية

أ- الطلب من الدول الأعضاء في المنظمة الوفاء بسداد التزاماتها المالية السنوية تجاه المنظمة في الوقت المناسب، وتسديد متأخراتها.

ب- قيام المنظمة بتنفيذ أنشطة برنامجها للفترة المتبقية من عام ٢٠٠٩ في حدود الميزانية المعتمدة من قبل المجلس الوزاري في اجتماعه الرابع عشر، وعلى أساس الأولويات المحددة لها، والدعم الذي تتلقاه من المنظمات الإقليمية والدولية.

ج- قيام المنظمة بتنفيذ أنشطة برنامجها بصورة انتقائية ضمن حدود الميزانية المعتمدة، وعلى أساس الأولويات التي قد تستدعي ذلك، وتوافر الأموال والمساهمات الواردة من الدول الأعضاء.

د- الطلب من الدول الأعضاء أن تنظر في تنفيذ أنشطة برنامج المنظمة وفقاً للصلاحيات المحددة لها، والتي سوف تتحمل نفقاتها في حصتها المالية التي تساهم بها في ميزانية المنظمة.

في بذل الجهود لتحديد حالات التلوث البحري المرجح وقوعها، والمناطق ذات الحساسية الخاصة تجاه التلوث البيئي من مصادر متنوعة، على أن يتبع تنفيذ مشروع قاعدة البيانات إعداد حزمة برامج لهذا الموضوع، والتي يعتبر إعدادها ضرورياً لسلامة وحماية البيئة البحرية، وكذلك للتخطيط لشاريع أخرى في مجالات مختلفة.

١٤. أخطار حوادث الإشعاع النووي في منطقة عمل المنظمة:

أ- تحديد المسؤولية المدنية عن الأضرار الناجمة عن حوادث الإشعاع النووي في منطقة عمل المنظمة، وذلك عند إعداد خطة العمل الإقليمية للجهازية والاستجابة لحالات الطوارئ.

ب- حث الدول الأعضاء في المنظمة على اتخاذ ما يلزم لضمان سلامة المنطقة، وإعداد خطة طوارئ بشأن المخاطر المحتملة للإشعاع من المرافق النووية والسفن التي تعمل بالطاقة الذرية في منطقة عمل المنظمة.

ج- حث الدول الأعضاء في المنظمة على إعداد آليات وطنية بشأن الجاهزية لمواجهة حالات الطوارئ النووية، وفقاً للقواعد الإرشادية الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

د- عقد اجتماع لفريق العمل الفني حول الجاهزية والاستجابة في حالات الطوارئ التي تتضمن أخطاراً إشعاعية.

هـ- مواصلة مركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية العمل في إعداد خطة عمل بشأن الجاهزية وآليات الاستجابة لمواجهة تحديات المخاطر النووية في منطقة عمل المنظمة، وذلك بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

خامس: التعاون الإقليمي والدولي:

أ- استمرار المنظمة في التنسيق مع المنظمات والمبادرات المحلية والإقليمية الدولية ذات أهمية لمنطقتها البحرية، وذلك من أجل تحقيق رؤية مشتركة لحماية البيئة البحرية.

ب- إرسال وفد من المنظمة إلى اللجنة الدولية لعلوم البحار والمحيطات IOC لتعزيز التعاون بين الطرفين من خلال مذكرة التفاهم بين الجانبين.

ج- إرسال وفد من المنظمة إلى قسم الإنذار المبكر والتقييم التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، لتعزيز التعاون، وإعداد مذكرة التفاهم بين الجانبين.



المنظمة تحتفل بيوم البيئة الإقليمي



الحفل الذي نكرم فيه الفائزين من طلبة الدول الأعضاء بالمنظمة في مسابقة الرسوم البيئية التي كان موضوعها هذا العام: «تحديات التغير المناخي».

إن التغير المناخي قد أصبح ظاهرة تشغل العالم، وهناك الكثير من الدراسات والأبحاث التي تؤكد على أن هذا التغير أمر حتمي بناء على الظواهر التي بدأت تظهر علينا في السنوات الماضية، والتوقعات جميعها تؤكد أننا مقدمون على تغير مناخي لا يعرف مدهاء إلا الله.

ومن بعض هذه الظواهر: الجفاف الذي بدأ يظهر في الكثير من دول العالم، بالإضافة إلى الفيضانات التي تحدث في أماكن أخرى، وظهور الكثير من الزوابع العنيفة التي عرضت الكثير من المناطق في العالم للدمار والهلاك لمن فيها. وظاهرة النينو التي ظهرت في المحيط الهادي ما هي إلا إحدى الصور التي يجب أن نتوقعها بسبب هذا التغير الذي بدأ يطرق باب العالم. فمن شماله إلى جنوبه، ومن

في يوم الخميس ٢٣ أبريل ٢٠٠٩، احتفلت المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية بيوم البيئة الإقليمي الذي يصادف الرابع والعشرين من أبريل من كل عام، وهو في الوقت نفسه يمثل ذكرى التوقيع على اتفاقية الكويت لعام ١٩٧٨ م. وقد أقيم الحفل تحت رعاية معالي الشيخ جابر المبارك الصباح نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس المجلس الأعلى للهيئة العامة للبيئة في دولة الكويت. وجرت مراسم الحفل في مدرسة المنصورية الابتدائية للبنات.

كلمة راعي الحفل

ألقيت في الحفل كلمة معالي الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح، حيث تلاها نيابة عنه معالي الدكتور/ عبد الرحمن عبد الله العوضي، الأمين التنفيذي للمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، وقد جاء فيها: «يسعدني أن أشرككم على حضوركم وتبليتكم دعوتنا ومشاركتنا هذا



معالي الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح



وبطبيعة الحال، فإن هذه المناسبة تذكركم دائماً بأن نختار قضية بيئية مهمة في المنطقة نذكر الناس من خلالها بأهمية البيئة البحرية، التي هي بالنسبة لنا مصدر حياة لأننا نعيش في منطقة صحراوية بدون أنهار. فالبحر هو مصدر رزقنا، وهو مصدر ترفيهي، كما هو مصدر اتصال بالعالم. وكما نعرفون فالأسفار القديمة كانت تبعثنا إلى مناطق بعيدة للتجارة وصيد اللؤلؤ وغير ذلك.

وأضاف: «لا يخفى على حضراتكم أن موضوع التغير المناخي يمثل تحدياً لبقاء الإنسانية، واستمرار الحياة كما نعرفها حالياً على هذه الأرض. وأصبح اليوم من أهم ما يشغل بال الكثير من المختصين على مستوى العالم، بل أصبح حديث الساعة لدى الصحافة ووسائل الإعلام. ولأهمية ذلك عقدت الكثير من المؤتمرات الدولية والإقليمية والمحلية للوقوف على مخاطر هذه الظاهرة التي تهدد بقاء البشرية، وتتطلب منا الاستعداد لمجابهتها.

نعم نسمع عن المؤتمرات والتوصيات العربية والإقليمية التي تعقد، حيث تنتهي فقط بعدد من التوصيات وكأنها تتعلق بأمور تهم غيرنا ولا تهمنا نحن، رغم أننا نحن في هذه المناطق الحساسة وذات البيئة الحرجة نتضرر أكثر مما نسهم في التسبب في التغير المناخي، وعلى الرغم من أن منطقتنا تنتج أكثر من نصف الطاقة من الوقود الأحفوري الذي يحتاج إليه العالم فإن إسهامنا في التغير المناخي لا يتعدى نسبة ٢ %، في حين أن المناطق الصناعية المستهلكة للوقود الأحفوري تعد أكثرها إسهاماً في أسباب ظهور التغير المناخي بسبب ما تنتجه من غاز ثاني أكسيد الكربون ولما لهذا الغاز من دور كبير في الاحتباس الحراري».

واستطرد قائلاً: «إن العالم يحملنا عبء المسؤولية الناجمة عن ظاهرة التغير المناخي بسبب كل ما ننتجه ونصدره من الوقود الأحفوري، رغم أننا لسنا مساهمين في

شرقه إلى غربه هناك ظواهر خطيرة أصبح العالم يعاني منها. وبالإضافة إلى الفيضانات والجفاف، هناك المجاعات التي سببتها هذه الظواهر المناخية. ويذهب الآلاف ضحاياها وبخاصة في الدول الفقيرة التي تعيش على شظف العيش بصورة عامة».

وأضاف معاليه: «لا تعتقدوا أن هذه الظاهرة بعيدة عنا، فقد أصبحنا نلاحظ الجفاف في منطقتنا، وقلة الأمطار وهبوب الزوايع وهطول الأمطار. وقد لاحظنا منذ أيام أن الغبار يغطي جميع المناطق. وبجانب ذلك فوجئت منطقتنا بعواصف شديدة وارتفاع أمواج البحر، وهطول أمطار غزيرة لم ترها المنطقة الجنوبية للجزيرة العربية، وبخاصة سلطنة عمان التي كانت أكثر الأماكن تضرراً من ذلك.

هذه بدايات لظواهر طبيعية أكثر، وخاصة وأن هناك علامات واضحة لذوبان الكتل الجليدية في القطبين، وهو الأمر الذي يهدد بارتفاع مستوى البحار، وسيؤدي ذلك إلى تدمير الشواطئ وتلف المناطق الزراعية، وتهجير الناس، وهلاك الكثير من الأحياء البحرية، وحوادث تغير كبير في التنوع البيولوجي، مما سيؤدي إلى فقدان أعداد كبيرة من هذه الأحياء.

إنها صورة قاتمة لا نعرف حقيقتها حتى الآن، ولكن ظواهرها مخيفة وبودرها قد بدأت تظهر علينا مؤكدة بأن مثل هذه الاحتمالات واردة، والتغير المناخي سيكون واقعاً يجرّد الإنسانية من جمال حياتها. هذا الأمر يحتم علينا أن نحتاط كثيراً ونشارك العالم في رصد هذه الظواهر واتخاذ التدابير التي تقلل من تأثيرها على منطقتنا.

وعسى أن يلطف الله بنا، وأن يكون معنا بإذنه، وبأخذنا بأيدينا إلى طريق الصواب».

كلمة الأمين التنفيذي للمنظمة

بعد الانتهاء من إلقاء كلمة معالي الشيخ/ جابر المبارك الصباح، قام معالي الدكتور/ عبد الرحمن عبد الله العوضي بإلقاء كلمة بمناسبة الاحتفال بيوم البيئة الإقليمي، وقد قال فيها:

«يسعدني أن أرحب بكم جميعاً في هذا اللقاء البيئي السنوي، ونحن نحتفل معاً كما جرت العادة كل عام بمناسبة يوم البيئة الإقليمي الذي يصادف يوم ٢٤ أبريل ذكرى التوقيع على اتفاقية الكويت للتعاون الإقليمي في حماية البيئة البحرية من التلوث، وهي الذكرى السنوية الحادية والثلاثين لهذا العام، هذا الإنجاز البيئي الكبير الذي حققته دول منطقتنا عام ١٩٧٨ بهدف منع التلوث أو الحد منه على أقل تقدير في منطقتنا البحرية.



معالي الدكتور/ عبد الرحمن عبد الله العوضي





الخطرة أولاً بأول عن طريق استخدام الوسائل الملائمة لنقل الخبر وتوضيح الصورة دون تخويف للناس بهدف توعيتهم للتصدي لها.

وبطبيعة الحال، وكما ذكرت لا نستطيع أن نغير الكثير من الاحتمالات المستقبلية لظاهرة التغير المناخي، ولكن يجب أن نأخذ بعين الاعتبار ونحن نخطط للمستقبل أن نمكن شعوبنا من الاستعداد لمجابهة هذه التغيرات المناخية بتدريس هذه الظاهرة في جميع مراحل التعليم، وأن تبدأ الدول بعمل البرامج التي تخفف من هذه التأثيرات، وأن نستعد لها بالوسائل التي تخفف علينا تأثير هذه الظاهرة وبصورة خاصة من خلال زيادة الوعي البيئي لهذه المخاطر.

والمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية بصدد إعداد خطة عمل إقليمية إعلامية لكيفية مواجهة هذه الظاهرة المناخية والتكيف معها.

واختتم كلمته بقوله: «إن ظاهرة التغير المناخي تستحق أن نعطيها حقها من الدراسة والبحث لتأثيراتها على بلادنا وعلى مستقبل أجيالنا القادمة. وبهذه المناسبة لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر لجميع الدول الأعضاء في المنظمة على ما يقومون به من جهود مستمرة ومتضافرة، والشكر موصول بصفة خاصة إلى دولة الكويت على ما تقدمه من مساعدة كتوفير مقر دائم للمنظمة إضافة إلى جميع التسهيلات اللازمة كإصدار التأشيرات للخبراء وممثلي الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وجميع الهيئات الحكومية في الدولة التي تعمل جميعها على إنجاح مهمتها في مجال المحافظة على البيئة البحرية في منطقتنا البحرية».

كلمة مدير عام الهيئة العامة للبيئة:

وعقب ذلك، حان إلقاء كلمة الكابتن علي عباس حيدر، مدير عام الهيئة العامة للبيئة في دولة الكويت، حيث ألقاها نيابة عنه الدكتور/ أحمد الموسى مدير إدارة التوعية البيئية بالهيئة. وقد جاء فيها:

ذلك التغير إلا بنسبة صغيرة جداً، ولكن يجب أن نعلم بأننا جزء من هذا العالم، وأغلب الدول الساحلية سوف تتأثر من ظاهرة التغير المناخي المؤدية لذوبان الجليد في القطبين مما يؤدي إلى رفع مستوى سطح البحر في جميع المناطق الساحلية المنخفضة في آسيا وإفريقيا بشكل خاص، حتى أن هناك مئات الجزر الأهلة بالسكان ستغمرها المياه بسبب ارتفاع سطح البحر. فإذا علمنا على سبيل المثال أن السواحل العربية التي ستغمرها المياه قد تمتد إلى مسافة كبيرة إلى الداخل، فسوف يترتب على ذلك تدمير مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية والأماكن السكنية. وفي مناطق أخرى فإن هناك بعض الجزر (مثل المالديف) قد تختفي بسبب غمرها بالمياه، ويختفي ما عليها من تنوع بيولوجي بسبب انخفاض مستوى أرضها.

وسيرتب على ظاهرة التغير المناخي ظهور أمراض جديدة نتيجة لانتشار مسببات هذه الأمراض بسبب التغير المناخي، بالإضافة إلى زيادة مناطق التصحر ووقوع الكثير من العواصف والفيضانات التي ستدمر المساحات الكبيرة من السواحل المنخفضة. وقد رأينا صورة لذلك في إعصار جونو الذي تعرضت له سلطنة عمان وبعض الدول المجاورة لنا. وكم كان مدمراً ذلك الإعصار البسيط نسبياً. وكم ينتظرنا أمثال تلك الأعاصير مستقبلاً.

ونظراً لما يحتله الإعلام من مكانة، وما يقوم به من دور مؤثر وفاعل، بفضل ما يمتلكه من تقنيات متطورة وقدرة واسعة على الانتشار بين جميع فئات المجتمع بمختلف مستوياتها، ولكونه يلعب دوراً مهماً في توجيه هذه الفئات ونقل المعرفة والخبر والحدث لهم عن طريق مختلف وسائل الإعلام المرئية والسموعة والمقروءة، فإننا نأمل من خلال الاحتفال بمناسبة يوم البيئة الحادي والثلاثين أن ننجح في إظهار دور رجال الإعلام والمسؤولين عن البيئة في الدول الأعضاء بالمنظمة لأخذ الاحتياطات للتكيف مع ظاهرة التغير المناخي والتعامل معها والتخفيف من آثارها البيئية





دكتور/ أحمد الموسى - مدير إدارة التوعية البيئية بالهيئة

عاماً بعد عام في أنحاء المعمورة ومنها على سبيل المثال لا الحصر: انتشار ظاهرة الصوبة الجوية في مختلف القارات العالم، وزيادة كمّ ونوع الكوارث الطبيعية مثل الأعاصير البحرية والفيضانات العارمة في أوروبا وآسيا وإفريقيا وأمريكا، واستمرار ذوبان طبقات الجليد في القطبين الشمالي والجنوبي، وانهار جبال الثلج العائمة، وهو الأمر الذي ينتج عنه ارتفاع منسوب المياه في المحيطات والبحار وتهديد الحياة البحرية وإغراق السواحل المنخفضة واختفاء العديد من المدن الساحلية وتشريد الآلاف. ويأتي

«إنه من دواعي السرور أن نلتقي اليوم بمناسبة الاحتفال بيوم البيئة الإقليمي والذي يصادف الذكرى ٣١ لقيام الدول المطلة على المنطقة البحرية بالتوقيع على اتفاقية الكويت الإقليمية للتعاون في حماية البيئة البحرية من التلوث. هذه الاتفاقية التاريخية التي جسدت أواصر التعاون بين المسؤولين في المنطقة من أجل المحافظة على بيئتنا البحرية، وخطت لنا إطار عمل يستهدف مكافحة التلوث وحماية البيئة من التدهور، وقد عبرت هذه الاتفاقية بذلك عن أمانى شعوب المنطقة في التمتع ببيئة صحية خالية من التلوث..»

وأضاف: «إن هذه اليوم يعدّ مناسبة مهمة لتأكيد التزامنا بالعمل الجاد من أجل حماية بيئة المنطقة التي نعيش فيها، خاصة أن أبنائها يرتبطون بروابط مشتركة منها: الدين واللغة والقيم والتراث. وكما علمتنا التجارب السابقة فإن البيئة لا تعترف بالحدود الجغرافية، فالصيد الجائر أو تدمير مناطق حضانة الأسماك والروبيان في جزء ما من شواطئ المنطقة يؤثر بالسلب على مجمل البيئة البحرية..»

واستطرد قائلاً: «نحتفل هذا العام بيوم البيئة الإقليمي تحت شعار 'تحديات التغير المناخي' الذي يربط حماية البيئة بالعمل والمشاركة الجماعية بين دول المنطقة والعالم لحماية وإنقاذ الكرة الأرضية. وإن مظاهر ودلائل التغير المناخي نعيشها ونرى تأثيرها المدمر ووقعها المؤثر متضاعفاً



الدكتور العوضي ومراقوه في جولة في معرض الرسوم البيئية



احتفالنا اليوم للتأكيد على أهمية دور المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية وعلى استعدادنا الدائم في تنفيذ برامجها جنباً إلى جنب مع دول المنطقة لحماية هذا الجسم المائي الذي نشأنا على ضفافه وتربينا على خيراته.

كما أنني انتهز هذه الفرصة لتقديم الشكر للمنظمة وإلى الأخ الدكتور/ عبد الرحمن عبدالله العوضي - الأمين التنفيذي، وكذلك وزارة التربية وجميع الجهات التي شاركت في تنظيم هذا الحفل.

وفي الختام أدعو الله أن تكلل هذه الجهود بالنجاح في سبيل الحفاظ على بيئة المنطقة.

تكريم الفائزين في مسابقة المنظمة

أقيمت احتفالات مماثلة في جميع الدول الأعضاء بالمنظمة. وكان الاحتفال الذي تم تنظيمه في الكويت بالتعاون مع الهيئة العامة للبيئة ووزارة التربية فرصة لإقامة معرض الرسوم البيئية التي شارك فيها تلاميذ المدارس في دولة الكويت ومملكة البحرين والجمهورية الإسلامية الإيرانية وسلطنة عمان ودولة قطر والمملكة العربية السعودية.

وخلال مراسم الاحتفال بيوم البيئة الإقليمي افتتح معالي الأمين التنفيذي للمنظمة المعرض الذي أقيم بمدرسة المنصورية الابتدائية للبنات، والذي تضمن اللوحات الفائزة للمشاركين من المدارس بالدول الأعضاء في المسابقة السنوية التي تجريها المنظمة حول شعار يوم البيئة الإقليمي. وقد قدمت مجموعة من الزهرات في فريق الموسيقى بمدرسة المنصورية مقطوعة موسيقية عن الكويت، ومشهداً تمثلياً وفقرة شعبية وأبياتاً من الشعر تدل على أهمية الحفاظ على البيئة.

كما أصدرت المنظمة بوسراً خاصاً بهذه المناسبة تضمن شعار يوم البيئة الإقليمي، وتم توزيعه على جميع الدول الأعضاء فيها. وقُدِّمت دروع تذكارية لكل من ممثل الشيخ/ جابر المبارك، وممثلي الهيئة العامة للبيئة ووزارة التربية والتعليم، ومديرة مدرسة المنصورية الابتدائية للبنات. كما تم تكريم المعلمات المشاركات في يوم البيئة الإقليمي. وتم أيضاً تكريم ممثلي إدارة النشاط المدرسي بوزارة التربية والتعليم بدولة الكويت.

وقامت المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية بإعلان أسماء الفائزين في مسابقة يوم البيئة الإقليمي لهذا العام على المستويين الإقليمي والوطني للدول الأعضاء المشاركة، وذلك على النحو التالي:



أولاً: الفائزون في مجال الرسوم البيئية:

أ – الفائزون على المستوى الإقليمي:

الفائز الأول	الفائز الثاني	الفائز الثالث
الاسم: تبارك الله طاهر المدرسة: النجاة الخاصة بنات - العمر: ١٧ سنة الدولة: الكويت	الاسم: خولة حسن الجناحي المدرسة: رقية الإعدادية بنات - العمر: ١٣ سنة الدولة: قطر	الاسم: نهاد زيد الناظر المدرسة: الحصان النموذجية بالخبر - العمر: ١٣ سنة الدولة: المملكة العربية السعودية

ب – الفائزون على المستوى الوطني:

اسم الدولة	الفائز الأول	الفائز الثاني	الفائز الثالث
مملكة البحرين	الاسم: هاشم السيد نجيب الحسيني المدرسة: خالد بن الوليد الابتدائية بنين العمر: ١٠ سنوات	الاسم: فاطمة محمود الحداد المدرسة: النور الثانوية للبنات العمر: ١٠ سنوات	الاسم: عبدالله احمد الشويخ المدرسة: بدر الكبرى العمر: ١٧ سنة
الجمهورية الإسلامية الإيرانية	الاسم: زهراء فهمي المدرسة: الإيرانية بنات - الكويت	الاسم: إبراهيم نظري المدرسة: الإيرانية بنين - الكويت	الاسم: حسين جمال بور المدرسة: الإيرانية بنين - الكويت
دولة الكويت	الاسم: رند محمد وائل شامي المدرسة: النجاة الخاصة بنات العمر: ١٣ سنة	الاسم: آلاء باسم صفوري المدرسة: النجاة الخاصة بنات العمر: ١٥ سنة	الاسم: ريم سعيد شوقي أمين المدرسة: ثانوية الجبراء بنات العمر: ١٧ سنة
سلطنة عمان	الاسم: قنوت علي سيف الفطيسي المدرسة: أم جعفر الطيار (ح) العمر: ١٦ سنة	الاسم: فاطمة بنت خميس بن سالم البدوي المدرسة: سمح للتعليم الأساسي العمر: ١٥ سنة	الاسم: فاطمة دمع حبيب المعرزي المدرسة: الجرداء للتعليم الأساسي العمر: ١٣ سنة
دولة قطر	الاسم: هبة فهد الباكر المدرسة: البيان الابتدائية الثانية للبنات العمر: ١١ سنة	الاسم: الدانة ياسر مصطفى أحمد المدرسة: البيان الابتدائية الثانية للبنات العمر: ١١ سنة	الاسم: نورعبدالله محمد حسين القحطاني المدرسة: رقية الإعدادية بنات العمر: ١٣ سنة
المملكة العربية السعودية	الاسم: اياد زهير الجارودي العمر: ١٢ سنة المدرسة: مدارس الحصان النموذجية الأهلية الابتدائية والمتوسطة للبنين الدمام	الاسم: عبدالله محمد سالم باخشوين العمر: ١٦ سنة المدرسة: مدارس الحصان النموذجية الأهلية الابتدائية والمتوسطة بنين الدمام	الاسم: خلود منذر عبدالله بوخمسين العمر: ١٢ سنة المدرسة: الابتدائية التاسعة بالخبر

ثانياً: الفائزون على المستوى الوطني في مجال المقال البيئي:

اسم الدولة	الفائز الأول	الفائز الثاني	الفائز الثالث
مملكة البحرين	الاسم: رقية محسن شهاب المدرسة: سار الثانوية للبنات العمر: ١٨ سنة	الاسم: ثواب عبد الواحد الشهابي المدرسة: سار الثانوية للبنات العمر: ١٧ سنة	الاسم: أماني عبد علي أحمد طريف المدرسة: جدحفص الثانوية للبنات العمر: ١٨ سنة
دولة قطر	الاسم: حنين عبدالسلام حجازي المدرسة: البيان الإعدادية للبنات العمر: ١٢ سنة	الاسم: قتيبة داود ربحي خلف المدرسة: أبو بكر الصديق المستقبلية العمر: ١٣ سنة	الاسم: لولوة محمد حسن إبراهيم المناخي المدرسة: البيان الإعدادية العمر: ١١ سنة
المملكة العربية السعودية	الاسم: رهن بنت عبدالرحمن إبراهيم القحطاني المدرسة: الابتدائية التاسعة بالخبر العمر: ١٢ سنة	الاسم: لطيفة بنت عبدالله بن راشد المغربي المدرسة: المتوسطة الأولى بأب الساهك العمر: ١٥ سنة	الاسم: سناء موسى عبدالله بوخمسين المدرسة: الابتدائية التاسعة بالخبر العمر: ١٢ سنة

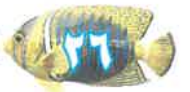
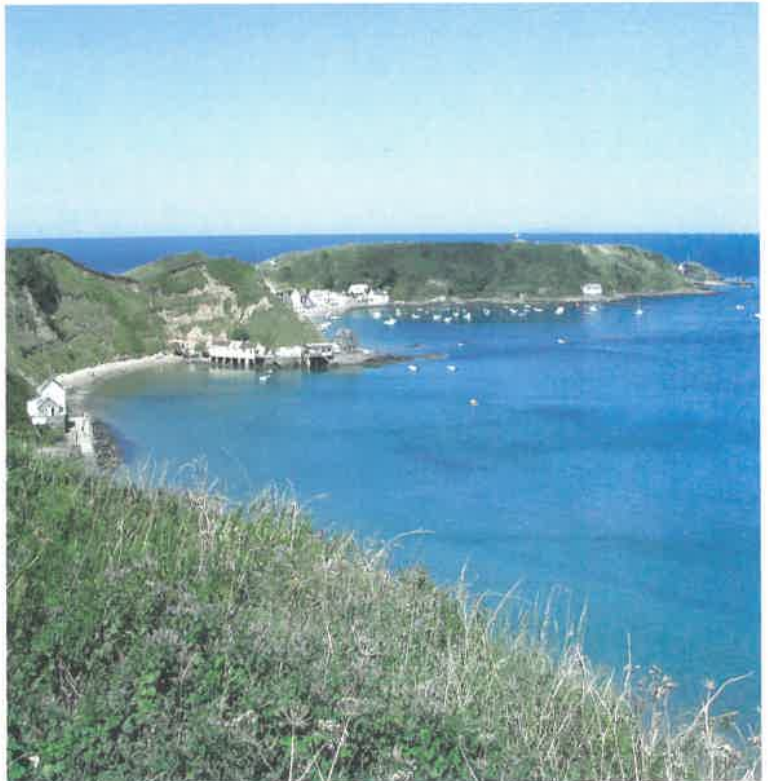
البيئة



تدل كلمة البيئة في اللغة العربية على (النزول والحلول في المكان). كما تطلق مجازاً على المكان الذي يتخذه الإنسان (مستقراً لنزوله وحلوله). أما في الأدبيات الحديثة فتعرف بأنها: «الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان، بما يضم من ظواهر طبيعية وبشرية يتأثر بها ويؤثر فيها». والفهوم العام للبيئة يمتد ليشمل كوكب الأرض بأسره، وقد يتفرع إلى مستويات أقل ليحتوي الأبعاد المحلية والإقليمية والعالمية. وتشتمل البيئة على عدة عناصر طبيعية ومشيدة، وهي تتضمن: الهواء والماء والتربة والأحياء المختلفة التي تعيش في كل من هذه العناصر، والمنشآت وغيرها.

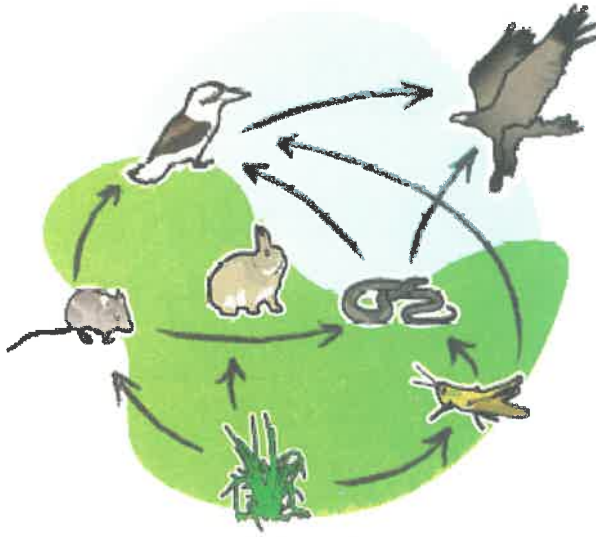
البيئة البحرية

هي بيئة تتصف باحتوائها على مياه مالحة (مثل البحار والمحيطات) أو بتعرضها لرذاذ المياه المالحة (مثل الشواطئ والسبخات). وتتضمن: مصبات الأنهار، والمناطق الساحلية، والمناطق البحرية المفتوحة والعميقة (وهي مساحات مائية شاسعة)، والمناطق القريبة من الشاطئ. وتتصف مياه البيئة البحرية بزيادة كبيرة في نسبة المواد الصلبة الذائبة فيها عن نسبتها في المياه العذبة. وهي تشتمل على كائنات حية (مثل الأسماك والنباتات البحرية) ومكونات غير حية (مثل المغذيات والهواء الذائب). وتعنى دراسة البيئة البحرية بمعرفة العلاقات الموجودة بين الأحياء البحرية المختلفة مع بعضها من جهة، والمكونات غير الحية لهذه البيئة من جهة أخرى. ويختص علم البيئة البحرية بدراسة الحياة البحرية والشواطئ والطيور البحرية وحركة الأمواج، والمد والجزر، والعوامل المؤثرة في مياه البحار وفي حياة الكائنات البحرية، وغير ذلك.



النظام البيئي Ecosystem

هو نظام متكامل يعيش فيه كل المساهمين في توازن تام، إذ يعتمد كل منهم على الآخر في جزء من حياته واحتياجاته، أي أن النظام البيئي عبارة عن «وحدة بيئية تكاملية (صغيرة كانت أو كبيرة) تتكون من كائنات حية تتفاعل مع مكونات بيئتها الطبيعية غير الحية وفق نظام دقيق ومتوازن». ويحتوي النظام البيئي على مجموعة من الكائنات الحية ترتبط بمصدر غذائي واحد أو بيئة واحدة أو علاقات حيوية مثل علاقات الافتراس والتطفل والتكافل وغيرها.



ويتألف أي نظام بيئي من أربع مجموعات من العناصر يرتبط بعضها ببعض، وهي:

أ- مجموعة العناصر غير الحية (مثل الماء والهواء والصخور والمعادن، وضوء الشمس، بالإضافة إلى الحرارة والرطوبة). ويطلق عليها اسم (مجموعة الأساس).

ب- مجموعة العناصر الحية المنتجة: وهي تتمثل في مجموعة الكائنات ذاتية التغذية، أي النباتات الخضراء التي تصنع غذاءها بنفسها من مواد بسيطة غير عضوية (من عناصر المجموعة الأولى). ويطلق على هذه المجموعة اصطلاحاً: مجموعة الكائنات المنتجة.

ج- مجموعة العناصر الحية المستهلكة: وهي تتكون من الحيوانات بأنواعها المختلفة، بما في ذلك آكلات العشب وآكلات اللحوم. وتسمى هذه المجموعة بمجموعة المستهلكات.

د- مجموعة العناصر الحية المحللة: وهي تتضمن الكائنات الحية المجهرية مثل البكتيريا والفطريات وبعض الحشرات التي تقوم بتحليل النباتات والحيوانات الميتة وإعادتها إلى أصولها الأولى. ويطلق على هذه المجموعة اصطلاحاً: المحللات decomposers.

التلوث

هو أي تغير نوعي أو كمي في المكونات البيئية الأحيائية وغير الأحيائية، مما يؤدي إلى حدوث خلل بيئي، وهو الأمر الذي يتسبب في حدوث تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على النظام البيئي.

وقد عرّف هولدهيت Holdgate التلوث بأنه: «ما يجلبه الإنسان للبيئة من مواد أو طاقة محتملة تسبب أخطاراً على صحة الإنسان، وضرراً على الموارد، وتدميراً للبيئة، أو تداخلاً مع الاستخدامات الشرعية لها».



الخلل البيئي

هو حدوث تغير جوهري في عنصر أو أكثر من عناصر النظام البيئي، بما يفقده قدرته على إعالة الحياة بشكل عادي.

الحياة

الحياة ضد الموت. وقد عرّفها القدامى بأنها «القوة النامية الموجودة في النبات والحيوان.. ولا يوجد حالياً تعريف معين للكلمة، ولكن يمكن الاستدلال عليها من صفات الكائن الحي (مثل: الغذاء والنمو والحركة والتنفس والتكاثر... إلخ).

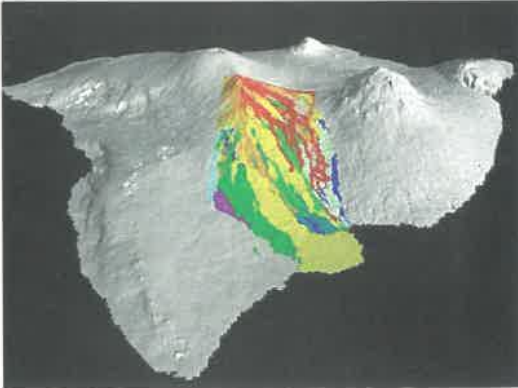


الحياة الفطرية wildlife

هي جميع الأحياء غير المدجنة non-domesticated من الحيوانات والنباتات وغيرها. وعلى النقيض من الأحياء المدجنة فإن أنماط الحياة الفطرية تستطيع المعيشة بدون مساعدة من الإنسان وبدون تدخل منه. وتوجد صور الحياة الفطرية في جميع الأنظمة البيئية، بما في ذلك البحار والصحارى والغابات المطيرة... إلخ.

نظام المعلومات الجغرافية (Geographic Information System: GIS)

هو نظام حاسوبي لجمع وإدارة ومعالجة وتحليل البيانات ذات الطبيعة المكانية. ويُقصد بكلمة مكانية (spatial) أن تصف هذه البيانات معالم features جغرافية على سطح الأرض. وهذه المعالم يمكن أن تكون طبيعية مثل الجبال والأنهار وغيرها أو معالم حضارية مثل المباني والشوارع وشبكات الخدمات مثل الماء والهاتف والكهرباء. ويتم تمثيل هذه المعالم في النظام بأحد الأشكال (الرموز) التالية:



١. نصوص: مثل أسماء الشوارع والأحياء
٢. نقاط: مثل موقع منزل أو مدرسة أو مسجد
٣. خطوط: مثل خطوط شبكات مياه أو تمديدات كهربائية
٤. مضلعات: مثل حي سكني أو تفاصيل منشأة
٥. صور نقطية: مثل الصور الفضائية أو صور الخرائط

والفائدة من استخدام نظام المعلومات الجغرافية هي إمكانية معالجة البيانات والاستفادة منها من عدة اتجاهات مختلفة مثل الاستعلام عن بيانات معينة وتحديد موقعها على الخرائط أو تصميم برامج خاصة تستخدم البيانات للحصول على تقارير مهمة تفيد في اتخاذ القرارات السليمة.



الإعلام البيئي (٢)

٤. انتشار الرسائل الإعلامية البيئية نتيجة تخطي حدود المكان لمخاطبة جميع الفئات وبما يتفق مع ثقافتنا واهتماماتها، فضلاً عن القدرة الإنتاجية للراديو، مما يزيد فرص جذب الانتباه وإثارة الاهتمام بمضمون الرسائل الإعلانية البيئية، مثل الشعارات والجمل الإرشادية المستخدمة في التوعية البيئية.

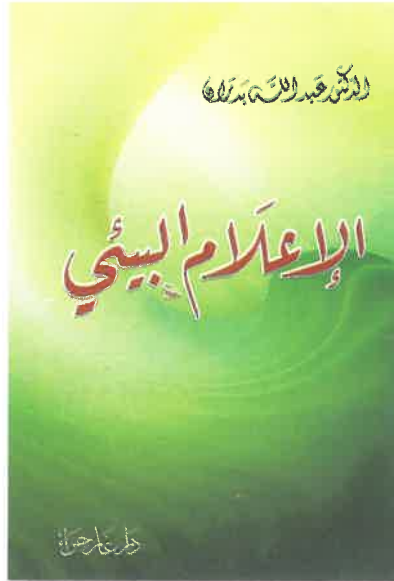
٥. يمكن الاستفادة من التلوين الصوتي واستخدام الموسيقى والمؤثرات الصوتية في تدعيم وإضفاء الحيوية على مضمون الرسالة الإعلامية، وبخاصة في المشاهد التمثيلية التي تعالج سلوكيات بيئية خاطئة.

ثانياً: المسجل (الكاسيت)

تتميز هذه الوسيلة الإعلامية بإمكان استخدامها في أي مكان وزمان - شأنها في ذلك شأن الراديو - ورخص ثمنها، وملاءمتها لشرائح مجتمعية عدة، لكن استخدام هذه الوسيلة مخصص لسماع الأشرطة المعدة سابقاً، والتي تتضمن مواد إعلامية مختلفة تكون على صورة محاضرات توعوية أو توجيهات إرشادية أو أناشيد محبة للأطفال.

الوسائل السمعية المرئية في الإعلام البيئي:

غدت وسائل الإعلام السمعية المرئية من أشد وسائل الإعلام قوة وحضوراً وتأثيراً، وصار لها مكان في معظم البيوت وعدد كبير من الحافلات والسيارات، وانتشرت في كل صقع وبقعة بعد أن ساهم التطور العلمي في رخص ثمنها وتصغير حجمها وسهولة استخدامها.



تناولنا في العدد السابق من نشرة (البيئة البحرية) الحلقة الأولى من تعريفنا بكتاب (الإعلام البيئي) للدكتور عبد الله بدران، وعرضنا فيها لبعض المقتطفات من ذلك المرجع المهم، لاسيما ما يتعلق بتحديد الدور المنشود للإعلام البيئي، وبيان أهدافه، وأبعاده، وتاريخ نشأته، وأهم وظائفه ووسائله. وفي هذا العدد نواصل إبحارنا في هذا الكتاب الثري بمعلوماته، مستهدفين بذلك جني ما فيه من ثمرات الفكر وتقديمها للقارئ الذي قد لا تتوافر لديه إمكانيات الحصول على هذا الكتاب.

الوسائل السمعية في الإعلام البيئي

في سياق حديثه عن الوسائل المختلفة المستخدمة في الإعلام البيئي ذكر المؤلف منها وسيلتين سمعيتين تتمثلان فيما يلي:

أولاً: الراديو:

يعد الراديو أهم وسيلة إعلامية سمعية، وأكثرها سهولة وانتشاراً ورخصاً.

ويحقق استخدام الراديو في الإعلام البيئي عدداً من المزايا والفوائد، من أهمها:

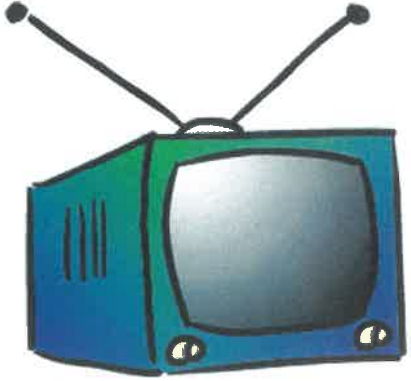
١. فورية الاتصال، حيث يصل إلى الجمهور في أي موقع أو منطقة جغرافية وبأسرع وقت ويخير المستمع بآخر المستجدات على الساحة البيئية.

٢. تحقيق السمة الشخصية، في الإعلام البيئي، إذ يشعر المستمع بأن الرسالة الإعلامية أعدت له بصفة شخصية، ويتم ذلك باستخدام بعض الجمل والكلمات الإيحائية، ويبرز ذلك بدرجة واضحة عند استخدام الجمل الإرشادية والشعارات في التوعية البيئية.

٣. يمكن الاستفادة من تنوع وكثرة عدد البرامج الإذاعية وقصر المدة الزمنية المحددة لكل برنامج في الراديو، بتقديم بعض الرسائل الإعلامية البيئية المختصرة أو بعض الإرشادات البيئية قبل البرامج الإذاعية المناسبة أو بعدها بهدف مخاطبة الجمهور المستهدف، ويمكن اختيار الفترة الزمنية حيث يزداد عدد الجماهير عند الخروج للعمل أو للدراسة.



ولا شك في أن السبب الرئيسي لذلك التأثير هو استعمال الصورة والحركة والألوان، وملاءمة برامجها لجميع شرائح المجتمع، وأهم هذه الوسائل هي:



أولاً: التلفزيون:

يتمتع التلفزيون بعدد كبير من الميزات التي يتمتع بها الراديو، كالانتشار وسهولة الاستخدام، ولكنه يمتاز عنه باحتواء برامج على الصور والألوان والحركات، وتعزيز الصوت المؤثر بالصورة الناطقة الموضحة.

ويقدم التلفزيون مميزات عدة لاستخدامه في المجال البيئي منها:

١. يساعد على زيادة جذب الانتباه إلى الرسالة الإعلامية البيئية، وتدعيم الفكرة البيئية المتضمنة في الرسالة وترسيخها في ذهن المتلقي بالعديد من المشاهد الحية والمصورة والتعليق المؤثر الفعال.

٢. إمكانية تحقيق الاتصال الواقعي وفقاً لمضمون الرسالة الإعلامية، إذ إن التلفزيون يساعد على توفير إمكانية التماثل مع الواقع من خلال تصوير وتقديم المشكلات البيئية الناتجة عن السلوكيات البيئية الخاطئة، مما يزيد من درجة الاقتناع المستهدفة للجمهور.

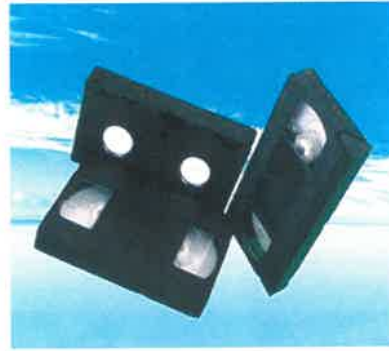
٣. تعدد وتنوع الأشكال والقوالب التي يمكن بها تقديم الرسالة الإعلامية التلفزيونية، مثل

أفلام الحركة الحية والكرتون والعرائس والصور الفوتوغرافية والأغاني، مما يساعد على استخدام عدة أشكال فنية في البرنامج الإعلامي الواحد.

٤. تعدد وتنوع حجم اللقطات المستخدمة مما يساهم في توضيح الفكرة البيئية المعلن عنها، وإثارة اهتمام المتلقي وزيادة فعالية الرسالة الإعلامية.

٥. زيادة فاعلية الرسالة الإعلامية البيئية نتيجة تعدد وتنوع جوانب التأثير وتكثيف استخدام الاستمالات الإقناعية.

٦. المرونة في عرض الرسالة الإعلامية البيئية، خاصة مع تعدد البرامج وتنوعها وزيادة عدد القنوات التلفزيونية.



ثانياً: الفيديو:

يمكن الاستفادة من الفيديو كوسيلة إعلامية في تحقيق عدد من الاستخدامات الخاصة للإعلام البيئي تتمثل فيما يأتي:

١. يساعد الفيديو بوصفه أداة تعليمية على توعية شرائح المجتمع بالسلوكيات البيئية الإيجابية أو السلبية، من خلال عرض أفلام قصيرة متخصصة حول قضية أو مشكلة بيئية معينة، وتجميعها وعرضها في شريط فيديو واحد سهل مشاهدته.

٢. يعتبر وسيلة مفيدة في تطوير

التدريب والتعليم للكوادر المهنية في مجال البيئة.

٣. يحقق تأثيراً واضحاً في زيادة فعالية الاتصال بالجماعات النوعية، بإعادة عرض أفلام خاصة بالتوعية البيئية وتجميعها في شرائط فيديو، وتقديمها في أمكنة التجمعات كالمستشفيات والمدارس والجامعات والنوادي.

٤. يساعد على تعزيز القدرة الاتصالية للراديو والتلفزيون نتيجة عرض الرسالة الإعلامية والتحكم في الصورة من خلال الإيقاف والتركيز والإعادة، مما يساهم في زيادة الفهم والإدراك للمغزى المستهدف من الرسالة الإعلامية.

٥. يساعد على تعزيز التأثير الإقناعي المستهدف من بعض المناسبات كالمعارض والندوات والمؤتمرات، بحيث يمكن إعادة عرض الأفلام والحلقات الراجعية التي تعالج مشكلات بيئية معينة.

٦. يعد وسيلة مفيدة جداً في مجال التوثيق الإعلامي للأفلام الخاصة بالتوعية البيئية، أو عند تصوير المشاهد الخاصة بالمشكلات البيئية، مما يساعد على توفير المواد التعليمية التي يمكن توظيفها لتعزيز الوعي البيئي.

ثالثاً: السينما:

تعد السينما وسيلة إعلامية مؤثرة حين توجه إلى شرائح مجتمعية معينة مستخدمة طريقة





إليها، أو تركيز بعض المعالجات أو الأفكار البيئية في دور سينما معينة في منطقة جغرافية معينة دون أخرى، وبما يتناسب مع الأسباب والدوافع وطبيعة المشكلات البيئية في كل منطقة جغرافية.

٥. توظيف الإمكانيات والخصائص المميزة للأفلام التسجيلية في تقديم المعلومات العلمية عن القضايا البيئية المختلفة، مما يزيد من القدرة الإقناعية والتعليمية للسينما كوسيلة تعليمية في مجال البيئة.

٦. تخاطب السينما في الأساس جمهور الشباب من الجنسين، ويلاحظ أن الفئات العمرية في مرحلة الشباب هي الأكثر تأثراً بالمشكلات البيئية، من حيث كثرة الحركة والانتقال وارتياح الشواطئ والسواحل وتكرار عدد الرحلات للجزر، وما ينتج عن ذلك من تصرفات حيال البيئة.

الوسائل الحديثة في الإعلام البيئي:

عند الحديث عن وسائل إعلامية حديثة في الإعلام البيئي، فهذه الحداثة أمر نسبي، أي إنها حديثة في هذه الأيام، ولكنها تصبح أمراً مألوفاً وعادياً خلال سنوات قليلة، وقد تأتي وسائل أحدث محلها، وتجعل منها وسائل تقليدية.

وثمة وسيلتان حديثتان يمكن للإعلام البيئي الاستفادة منهما، هما:

أولاً: الإنترنت:

صار استخدام شبكة المعلومات العالمية التي تعرف اختصاراً بالإنترنت أمراً أساسياً في دول العالم، وبخاصة لدى الأشخاص الذين يدرسون في المرحلة الجامعية.

وهذه الشبكة تعد منبراً متميزاً

مثلى في جميع الجوانب المهنية والفنية. والعرض السينمائي الذي تجتمع فيه الصور الفنية والصوت المعبر والموسيقى التصويرية يؤثر تأثيراً شديداً في الجمهور، إذ يتميز بالواقعية والوضوح، وهو الأمر الذي يساعد على جذب الانتباه وإثارة الاهتمام، وتكون النتيجة قدرة أكبر على تركيز المعلومات المكتسبة من الأفلام بالقياس إلى وسائل أخرى، وقدرة أكبر على تزويد الجماهير بالمعلومات الجديدة وتشكيل الرأي العام حول المشكلات والموضوعات التي تتكون بشأنها اتجاهات راسخة.

ويفيد استخدام السينما في الإعلام البيئي في تحقيق عدد من الفوائد والمزايا تتمثل فيما يأتي:

١. تقديم العديد من المزايا للمحتوى أو المضمون الإعلامي المقدم ويتمثل في الصوت والصورة والحركة واستخدام الألوان واتساع الشاشة مما يساعد على عرض وتقديم الرسالة الإعلامية للجمهور بدرجة تتسم بالصدق والواقعية.

٢. الاستفادة من تركيز اهتمام المشاهدين في دور السينما والحالة النفسية الجيدة لعظمهم في إدراك ما يعرض عليهم من أفكار واستمالات إقناعية، إذ إن الاهتمام يكون مركزاً نحو العرض السينمائي بما يحتويه من مشاهد وإرشادات.

٣. يمكن استخدام السينما كوسيلة لقياس واختبار مدى تأثير وفعالية الأفلام الخاصة بالتوعية والإقناع في المجال البيئي، مما يساعد على ما يعرف «بالتقييم القبلي» للرسالة الإعلامية البيئية.

٤. إمكانية تحقيق المرونة الكافية للتغطية الجغرافية، حيث يمكن اختيار دور العرض السينمائي في المناطق الجغرافية المستهدف وصول الرسالة الإعلامية البيئية

للإعلام البيئي، ووسيلة مهمة للوصول إلى أهدافه، فبواسطتها تصل الرسائل الإعلامية البيئية إلى معظم من يتعاملون مع الإنترنت، وتبلغ آفاقاً لم يكن من السهل بلوغها سابقاً، مستفيدة من المميزات الكثيرة التي تتيحها هذه الشبكة، ومنها الترجمة إلى لغات عالمية أو محلية، والبت بالصوت والصورة، واستقبال ردود الأفعال والتعليقات، وكون المستقبل في بعض الأحيان صانعا للمعلومة بدلا من الاكتفاء بالتلقي والاستقبال.

ثانياً: الرسائل النصية القصيرة:

أتاحت الهواتف النقالة فرصة للإعلام البيئي ليستفيد من المميزات التي تتمتع بها، والخصائص التي تتحلّى بها، وفي مقدمتها الانتشار الواسع ورخص التكلفة والتقنيات المتطورة.

ويستفيد الإعلام البيئي من هذه الهواتف في بث رسائل توعوية مختلفة، منها ما يكون على صورة نص مكتوب، ومنها ما يكون على هيئة نص مكتوب ترفق به صورة مناسبة، ومنها ما يكون على هيئة فيلم قصير مصور.

وتصل هذه الرسائل بسهولة إلى جميع المشتركين في خدمات شركات الهواتف النقالة، ويتلقونها



عدة منها المسابقات التي تقام في الأمكنة العامة بصورة مباشرة بين القائمين على الإعلام البيئي والجمهور، أو عن طريق الاتصالات الهاتفية عبر الإذاعة أو التلفزيون، أو التي تتم بطريقة غير مباشرة كالأسئلة المطروحة في الصحف والمجلات ووسائل الإعلام الأخرى التي تحتاج إلى وقت للإجابة عنها.



وترمي هذه المسابقات إلى إثارة اهتمام الجمهور المستهدف بالمعلومات والبيانات المقدمة في الرسائل الإعلامية، وتساعد على التنقيب والبحث عن المعلومات في الكتب والدراسات والمراجع والتقارير لمعرفة الإجابات الصحيحة، فضلاً عن إثارة النقاش العام بين فئات الجمهور المستهدف، مما يزيد من مستوى المعرفة والوعي بالقضايا والمشكلات البيئية التي يتم تركيز المسابقات حولها، كما تحدث المسابقات حالة من الاهتمام والوعي العام من جميع فئات الجمهور للحصول على الجوائز القيمة المقدمة.

ويستفاد من المناسبات البيئية العامة أو الخاصة لطرح أسئلة مختلفة حول هذه المناسبات بصورة خاصة، والقضايا البيئية بصورة عامة، بهدف ترسيخ المعلومات المرتبطة بهذه المناسبات وتعزيز الثقافة البيئية العامة لدى الجمهور.

الإعلام البيئي والجمهور، لتعريفهم بالقضايا البيئية المختلفة وكيفية التعامل معها، والرد على جميع الاستفسارات والأسئلة التي يطرحها الجمهور وتمتين الصلات والروابط بين الجانبين، إضافة إلى الاطلاع على أهم حاجات الجمهور ومتطلباته واستفساراته من خلال استبيانات توزع على الزوار تتضمن معلومات عن ذلك كله.

وتقام هذه المعارض عادة متزامنة مع مناسبات بيئية عامة أو خاصة، أو مناسبات وطنية عامة، ويجب أن تحظى بالترويج المناسب لتحقيق الأهداف المنشودة منها.

ثانياً: المسابقات:

تسعى الجهات القائمة على شؤون البيئة إلى تعزيز الوعي البيئي بأساليب

بصورة مجانية من الجهات المرسله، وتتميز بأنيتها واحتوائها على الصوت والصورة ووصولها إلى أي شخص في أي بقعة نائية ما دامت الخدمة الهاتفية متاحة لديه.

أساليب الاتصال البيئي:

يستخدم القائمون على الإعلام البيئي أساليب الاتصال البيئي المتاحة لهم لتحقيق أهداف الإعلام البيئي، والوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من الجمهور، وثمة عدد من أساليب الاتصال البيئي، أهمها:

أولاً: المعارض:

تلجأ الجهات المعنية بالبيئة إلى إقامة معارض للتعريف بجهودها، وإطلاع الزوار على القضايا البيئية المختلفة، وتعريفهم بأسس التعامل مع البيئة المحيطة بهم وسبل الحفاظ عليها وحماية مكوناتها ومواردها.

وتزود هذه الجهات المعارض بمطبوعات ومواد سمعية ومرئية مختلفة لتوزيعها على الزوار أو إطلاعهم على عدد منها، وتتضمن كتباً ومجلات وكتيبات وتقارير ولوحات مختلفة، إضافة إلى صور ورسوم وأشربة تسجيل صوتية وأخرى مرئية، وأقراص مدمجة (CDS)، وكلها تحوي موضوعات تسهم في تعزيز الوعي البيئي لدى الزوار.

والغاية من هذه المعارض هو اللقاء المباشر بين الجهات القائمة على



ثالثاً: الندوات:

تُعَدُّ الندوات أسلوب اتصال متميزاً يستهدف فئات معينة من المتخصصين أو المهتمين، وتتضمن عادة موضوعاً يقدمه مجموعة من المشاركين من أصحاب تخصص معين يتناوله كل منهم من وجهة نظره، ثم تترك الفرصة للمناقشة من جانب الحضور.

ويساعد استخدام الندوات في التوعية البيئية على تحقيق عدد من الأهداف والمزايا، منها:

١. إمكانية تقديم معلومات وخبرات مختلفة عن موضوعات بيئية

٣. إمكانية الاستفادة من الندوات في توزيع عدد من المطبوعات التي تتناول موضوعاً بيئياً بالتفصيل، ومنها التقارير والكتيبات والنشرات.

رابعاً: المحاضرات:

تسهم المحاضرات في تقديم مادة علمية مركزة عن موضوع معين، تتناوله من جميع جوانبه، وتتطرق إلى ارتباطاته بمجالات أخرى، وتقدم أمثلة مختلفة وثيقة الصلة به.

ويلقي المحاضرة شخص متخصص في مجالها وموضوعها، ويحضرها مهتمون بالموضوع الطروح الذي



يتفاوت بين موضوع عام يهم شريحة كبيرة من أبناء المجتمع، وموضوع متخصص جداً يتوجه إلى شريحة مجتمعية معينة.

وتنظم المحاضرات جهات معنية بموضوعها ومجالها، وتلقى في أمكنة عامة كالسارح والفنادق ودور العبادة والمجمعات التجارية والحدائق، أو في أمكنة خاصة كقاعات الاجتماعات في مقر الوزارات والشركات.

ويستفيد الإعلام البيئي من هذه المحاضرات من خلال اللقاء المباشر بين

متكاملة أو عدة موضوعات ومشكلات بيئية تربط بينها علاقة محددة، مما يساعد على استكمال جميع الجوانب والزوايا في موضوع المشكلات البيئية.

٢. إثارة اهتمام الجماهير النوعية أو الأعضاء حول قضية بيئية معينة من خلال العرض المباشر والحوار والمناقشة لجميع الجوانب والأبعاد الخاصة بالقضية، وبخاصة إذا كان الجمهور النوعي المستهدف له خصائص وسمات متشابهة.

المختصين في قضايا البيئة والجمهور العام أو المتخصص، والحوارات التي تطرح أحياناً بين المحاضر والجمهور، والمناقشات التي تدور على هامش المحاضرات.

وتتزامن المحاضرات عادة مع مناسبات بيئية عامة أو خاصة، ويلجأ المحاضرون إلى استخدام التقنيات الحديثة التي تتضمن عناصر الجذب والإبهار.

المعالجة الإعلامية لقضايا البيئة

يعتمد نجاح الإعلام البيئي في تحقيق أهدافه، والوصول إلى الشرائح المجتمعية المنشودة، وإحداث التأثير المطلوب، على الكيفية التي تعالج بها القضايا والمشكلات المرتبطة بالبيئة، والقدرة على الاستفادة من جميع وسائل الإعلام المتاحة، والاستخدام المتميز للأشكال المختلفة والاستمالات المتنوعة عند مخاطبة الجمهور المستهدف ووجود الإعلاميين البيئيين المتخصصين.

ويسعى القائمون على هذا النوع من الإعلام المتخصص إلى وضع خطط مدروسة بعناية تستهدف الوصول إلى معالجة إعلامية متميزة لجميع القضايا والمشكلات البيئية، وبخاصة الكوارث البيئية، والاهتمام بمضمون الرسائل الإعلامية وأشكالها والاستمالات المرتبطة بها، والتعامل مع كل وسيلة إعلامية وفقاً لخصائصها ومميزاتها وجمهورها، والاهتمام بالقوائم بالاتصال الذي يتخصص في العمل في مجال الإعلام البيئي، ودراسة كل المتغيرات المتعلقة بالجمهور المراد الوصول إليه.

أساليب معالجة قضايا البيئة في وسائل الإعلام:

تختلف المعالجة الإعلامية لقضايا البيئة في كل وسيلة من وسائل الإعلام المتاحة للقائمين على الإعلام البيئي حسب وسيلة الإعلام



المستخدمة، والخصائص التي تتميز بها، والسمات التي تتمتع بها، والجمهور الذي تخاطبه.

المعالجة الإعلامية في الإعلام المقروء:

عناصر الإعلام المقروء:

يعد القائم بالاتصال أهم عنصر في نجاح أي رسالة إعلامية باعتباره منشئ الرسالة وصانعها، وكلما زاد فهمه وإدراكه وتعمقه في المجال المتخصص الذي يعمل فيه ازداد نجاحه وتأثيره وإقناعه.

أ. عوامل التأثير العامة التي يمتلكها القائم بالاتصال:

يرتبط تأثير القائم بالاتصال ونجاحه في أداء المهام المناطة به بمجموعة من العوامل والتغيرات المتعلقة بالخصائص التي يتمتع بها، وأهمها:

١. المهارات الاتصالية (المهنية) التي يتسم بها.
٢. اتجاهاته نحو نفسه ونحو الموضوع ونحو الجمهور المستهدف.
٣. النظام الاجتماعي والثقافي الذي يعمل في إطاره.
٤. المصادقية التي يتمتع بها.

ب. الإمكانيات الواجب توافرها في القائم بالاتصال المتخصص في الإعلام البيئي:

على القائم بالاتصال المتخصص في معالجة القضايا والمشكلات البيئية ومتابعتها أن يتمتع بعدد من الإمكانيات والمقومات لأداء عمله المهني بالصورة المثلى، وهي:

١. أن يكون لديه رغبة فعلية في العمل في ميدان الإعلام البيئي، وتهيئة نفسية كاملة لخوض غماره وتحمل مشاقه.

٢. أن يكون لديه اهتمام بقضايا البيئة وتفهم لمكوناتها وأبعادها، وإيمان بأن العمل في هذا المجال رسالة وقضية وليس مجرد مهمة صحفية يجب أداؤها.

٣. التفرغ الكلي لتابعة قضايا البيئة ومشكلاتها.

٤. ضرورة العمل والتعاون ضمن فريق متكامل في الصحيفة لإعداد رسالة تتضمن جميع المعايير المطلوبة للتأثير والنجاح.

٥. أن يتمتع بمهارة كتابة جميع الفنون الخيرية المتعارف عليها، كالخبر والتقرير والتحقيق والتحليل، ليكون عمله متكاملًا يغطي القضية البيئية من جميع جوانبها.



٦. إتقان أساسيات فن التصوير الصحفي، بسبب وجود حاجة ماسة إلى ذلك عندما يتعذر وجود الصور المتخصصة.

٧. دراسة فئات الجمهور التي يتوجه إليها، واختيار المداخل المناسبة للتعامل مع كل فئة منه.

٨. القدرة على تبسيط المعلومات البيئية وتوصيلها إلى الجمهور المستهدف على اختلاف مستوياته الثقافية بصورة واضحة وجذابة.

٩. البعد عن المنفعة الذاتية والأمور الشخصية عند معالجة أي قضية بيئية، والالتزام بالمعايير المهنية المتعارف عليها بهذا الصدد لدى الإعلاميين.

١٠. الاستعانة بالمختصين في شؤون البيئة عند معالجة قضايا ومشكلات بيئية معقدة تحتاج إلى فهم وإدراك شاملين، لتخرج الرسالة الإعلامية واضحة دقيقة وصحيحة من الناحية العلمية.

١١. إقامة شبكة علاقات عامة واسعة مع المختصين والخبراء والباحثين في مجال البيئة، ومع صناع القرار في المؤسسات والجهات المعنية بقضايا البيئة.

١٢. إتقان إحدى اللغات الأجنبية الواسعة الانتشار، وبخاصة اللغة الإنجليزية، نظراً لاستعمالها في كل من المؤتمرات والمنتديات والندوات العلمية، ولصدور معظم التقارير العلمية عن البيئة بها.

الرسالة الإعلامية:

تخاطب الرسالة الإعلامية البيئية شرائح شتى من المجتمع، وتحوي معلومات وبيانات ورسوماً وأشكالاً مختلفة، وتستخدم في إيصالها أساليب عدة بهدف تحقيق النجاح المستهدف منها.

ويجب أن تتمتع هذه الرسالة بخصائص عدة لإحداث التأثير المطلوب منها، ومن أهمها الدقة والوضوح والتكامل والعرض المبسط والجاذبية واستخدام الفن الخيري الملائم لها، وملاءمتها للشريحة العمرية المخاطبة، وإدراكها للمستوى الثقافي للجمهور المستهدف.

أساليب المعالجة الصحفية:

تستند المعالجة الصحفية لقضايا البيئة إلى عدد من الأساليب التي



١١. الشمول والتكامل في المعالجة الخاصة بالبيئة في إطار ارتباطها بالسياسات التنموية، بعيداً عن المعالجات الجزئية أو الهامشية أو المبتورة وغير الكاملة لمشكلات البيئة، أو تناولها بمعزل عن سياقها المجتمعي السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

١٢. الربط بين الحدث البيئي الذي يقع في مكان ما من العالم وبين الواقع المحلي والإقليمي، كي يتم تنبيه القارئ بأهمية السلوك الصديق للبيئة في مجتمعه تجنباً لأخطاء تصيبه مثل ما أصابت غيره.

١٣. التركيز على أن مفهوم حماية البيئة هدفه دعم الحفاظ على الأنظمة الداعمة للحياة من هواء وتربة وماء وتنوع بيولوجي، وترشيد استهلاك الموارد البيئية، وأن الحفاظ على البيئة ليس فقط نظافة الشوارع أو المدارس أو غرس شجرة وجمع نفايات.

١٤. تعزيز المادة الخيرية التي تغطي حدثاً بيئياً ما بمواد أخرى تحلل الحدث، وتفسر أبعاده، إذا كان الحدث من النوع الذي يحمل صفات تستحق ذلك.

١٥. الاستعانة بالمختصين والخبراء في



المواطن واحتياجاته واهتماماته.

٧. الاستفادة من بعض مستحدثات الفن الصحفي في التغطية الصحفية لقضايا البيئة، مثل مدخل التركيز على الفرد، والسرد القصصي.

٨. استخدام الأسلوب المباشر عند تناول الأزمات والكوارث البيئية والحالات الطارئة والحرجة.

٩. التقليل - بقدر الإمكان - من نغمة التشاؤم في معالجة قضايا البيئة.

١٠. التأكيد على الجوانب المحلية للمشكلات البيئية لكي يشعر الجمهور أن المشكلة التي يتم مناقشتها هي مشكلته فعلاً.

تسهم في تحقيق أهدافها، والوصول إلى الشرائح المستهدفة، والإفادة الكاملة من الخصائص التي يتمتع بها الإعلام المقروء. ومن أهم هذه الأساليب:

١. معالجة القضية أو المشكلة البيئية باستخدام الفن الخيري المناسب ليكون أكثر التصاقاً بها، وقرباً من مضمونها.

٢. تزويد المادة الخيرية بالصور الحية المعبرة التي قد تكون أشد وقعاً وأقوى تأثيراً من المادة المكتوبة.

٣. استخدام الرسوم التوضيحية والأشكال البيانية المستندة إلى مصادر موثوقة لزيادة فهم المادة المنشورة وإدراك أبعادها.

٤. استخدام اللمسات الجمالية في فن الإخراج الصحفي، لتظهر المادة بصورة جذابة ومشوقة.

٥. تقديم المعلومات والحقائق بصورة مبسطة خالية من التعقيد، والتقليل قدر الإمكان من استخدام المصطلحات العلمية الغامضة والمبهمة، واللجوء إلى استخدام لغة سهلة لضمان مشاركة الجماهير في مناقشة قضايا البيئة.

٦. البعد عن الأسلوب الخطابي المباشر والشعارات الرنانة والنصح الفج، وتقديم المعلومات بأسلوب جاف يفتقد الحيوية والارتباط بحاجات



شؤون البيئة لشرح الأبعاد البيئية لحدث ما، وتفسير بعض الظواهر الطبيعية الحادثة المرتبطة بالبيئة، ووضع الحلول العلمية المناسبة للمشكلات البيئية التي يعاني منها المجتمع.

المعالجة الإعلامية في الإعلام المسموع:

على الرغم من تراجع انتشار الإذاعة المسموعة (الراديو) في معظم دول العالم، والاستعاضة عنها بالتلفزيون، فإنها تبقى وسيلة إعلامية لها خصوصيتها وتميزها واستخدامها.

عناصر الإعلام المسموع:

ثمة عنصران رئيسيان في الإعلام المسموع هما: القائم بالاتصال، والرسالة الإعلامية.

أولاً: القائم بالاتصال:

يؤدي القائم بالاتصال أهمية كبيرة في عملية التأثير والإقناع والاستمالة، ولا تختلف الخصائص الأساسية التي يجب أن يتمتع بها القائم بالاتصال في الإعلام المسموع كثيراً عن الخصائص التي يتمتع بها نظيره في الإعلام المقروء، ولكن تبقى للقائم بالاتصال في الإعلام المسموع خصائص يجب أن يتحلّى بها، من أهمها:

١. امتلاك ناصية اللغة بحيث يمكنه التعبير عن الموضوعات المطروحة بطلاقة وسهولة وجمل معبرة مركزة، وتعبيرات مباشرة وواضحة.

٢. سرعة البديهة في اختيار الطرح المناسب عند التحاور مع الشخصيات العلمية أو الجمهور العادي.

٣. مراعاة المستويات الثقافية للفئات المستهدفة وحسن التعامل الإعلامي معها.

٤. حسن اختيار المصادر التي يستقي منها مادته الإذاعية، سواء أكانت هذه المصادر باحثين وخبراء، أم كتباً وتقارير، أم وسائل إعلام أخرى.

٥. التمتع بثقافة عميقة في المجال البيئي تساعد على أداء الدور المناط به بكل ثقة واقتدار، وعلى إيصال المعلومات المهمة إلى الجمهور المستهدف.

٦. التمتع بثقافة متنوعة في المجالات الأخرى، بما يساعد على معرفة الارتباط بين القضية البيئية المطروحة ومجالات الحياة الأخرى.

ثانياً: الرسالة الإعلامية:

تتوجه الرسالة الإعلامية البيئية في الإعلام المسموع إلى شرائح شتى، وتختلف في أمكنة مختلفة، منها المنزل ووسيلة النقل ومكان العمل، ومن ثم يجب مراعاة هذه الأمور عند توجيه تلك الرسالة، ودراسة ما يجب أن تحويه من معلومات وبيانات، وإدراك خصوصية الإعلام المسموع المتمثلة في أن المتلقي (المستمع) يستعين بحاسة السمع فقط، وأن المادة الإذاعية التي تقدم تصعب العودة إليها في معظم الأحيان.

ويجب أن تتمتع هذه الرسالة بخصائص عدة لإحداث التأثير المطلوب منها، ومن أهمها الدقة، والوضوح والتكامل والعرض المبسط والجاذبية والملاءمة للشريحة العمرية المخاطبة، وإدراك المستوى الثقافي للجمهور المستهدف.

أساليب المعالجة الإذاعية:

تستند المعالجة الإذاعية لقضايا البيئة إلى عدد من الأساليب التي تساهم في تحقيق أهدافها، والوصول إلى الشرائح المستهدفة، والإفادة الكاملة من الخصائص التي يتمتع بها الإعلام المسموع، وهنا مكمّن التمايز بين الإعلام المقروء ونظيره المسموع.

وإنتاج أي برنامج إذاعي بيئي يختلف اختلافاً بيناً عن نشر أي موضوع بيئي في الصحف والمجلات، إذ يمر البرنامج في الإذاعة بمراحل عدة ويحتاج إلى عمليات فنية كثيرة، وإلى استخدام تقنيات متعددة. وأهم الأمور الواجب مراعاتها عند التعامل مع هذه البرامج ما يلي:

أولاً: تحديد الهدف من البرنامج.

ثانياً: تحديد الجمهور المستهدف.

وهذا الأمر يرتبط بالعوامل الآتية:

١. نوع الجمهور: بين جمهور عام أو خاص مع مراعاة الفئات النوعية والثقافية.

٢. الوقت المناسب للجمهور.

٣. اللغة المناسبة لمخاطبة الجمهور.

٤. القالب الفني المناسب.

ثالثاً: فكرة البرنامج وموضوعه.

رابعاً: الإعداد للبرنامج: وهذا يتضمن:

١. التخطيط للبرنامج.

٢. تحديد المصادر.

٣. البحث في المراجع والأرشيف.

٤. اختيار شكل البرنامج.

٥. جمع مادة البرنامج.

٦. اختيار المؤثرات الصوتية.

٧. اختيار الموسيقى: سواء موسيقى البداية والنهاية (التتر) أو موسيقى الربط.

٨. التجميع النهائي.

خامساً: مرحلة التنفيذ: وتتضمن هذه المرحلة كتابة نص البرنامج، مع مراعاة أمور عدة منها البداية القوية للبرنامج، ووحدة البرنامج، واختيار الكلمات المناسبة، والتنوع في أساليب التعبير.

سادساً: تقييم البرنامج البيئي: ويتم على مرحلتين هما:



أساليب المعالجة التلفزيونية:

يمر البرنامج المقدم على شاشات التلفزيون بمراحل إنتاجية عدة، ويحتاج إلى عمليات فنية كثيرة، وإلى استخدام تقنيات متعددة، وتضافر جهود عدد كبير من الإعلاميين والفنيين والإداريين. وأهم الأمور الواجب مراعاتها عند التعامل مع هذه البرامج هي:

أولاً: مضمون البرامج: ويتضمن ذلك أخذ عدد من العوامل بعين الاعتبار وأهمها:

1. تحديد الهدف من البرنامج.
2. تحديد الشرائح العمرية للجمهور المستهدف.
3. توفير المعلومات عن القضايا البيئية بالاعتماد على المصادر الموثوقة.
4. التميز بالموضوعية والحياد.

5. مناسبة الرسالة الإعلامية للجمهور المستهدف فكرياً وثقافياً.
6. استخدام اللغة المناسبة.

ثانياً: شكل البرنامج: ويتضمن ذلك مراعاة عدد من الأمور، منها:

1. اختيار اسم جذاب للبرنامج وفقراته.
2. الإفادة من جميع المؤثرات الصوتية المتاحة.
3. الإفادة من الموسيقى الموزعة على البداية والفقرات والنهاية.
4. الإفادة من الخصائص التي تتمتع بها الصور التلفزيونية لتنويع الزوايا، والتكبير والتصغير والتركيز.
5. التصوير في الأمكنة المناسبة للبرنامج، داخل الاستوديو أو خارجه.

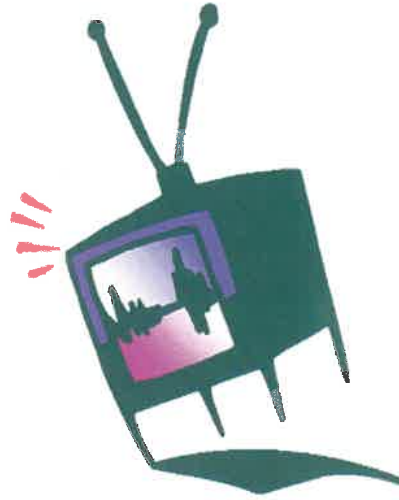
الإعلام المرئي كثيراً عن الخصائص التي يجب أن يتمتع بها نظيره في الإعلام المسموع.

ويزيد الأول على الآخر بأنه مطالب بمخاطبة الجمهور من خلال الصوت والصورة.

ومن ثم فإن استخدامه للحركات الملائمة والتعبيرات الجسدية المناسبة والإشارات المعبرة أمر ضروري لزيادة فاعلية تأثير البرنامج، وجذب أكبر فئة ممكنة من الجمهور.

ثانياً: الرسالة الإعلامية:

يتوجه الإعلام المرئي إلى جميع شرائح المجتمع، وينقل إليها بالصوت والصور الأحداث الواقعة في شتى



أنحاء العالم، ويستطيع أن يدخل إلى عقولها ويؤثر على مشاعرها إذا أحسن القائمون عليه الإفادة من الإمكانيات الفنية الكبيرة التي يتمتع بها، ومن ثم فإن الرسالة الإعلامية البيئية المستخدمة في هذه الوسيلة تستطيع إحداث تأثير واسع لدى المتلقين، وتتيح للقائمين عليها اختيار مؤثرات عدة لخروجها بالصورة المثلى، لكنها في الوقت نفسه تحتاج إلى جهد مضاعف في العمل ودقة بالغة واهتمام بأدق التفاصيل.



1. المرحلة الأولى (التقييم المرحلي): وتتم أثناء عرض البرنامج في الدورة الإذاعية، وتعتمد على استطلاع الآراء، والاتصالات مع الجمهور.

2. المرحلة الثانية (التقييم النهائي): وتتم بعد انتهاء بث حلقات البرنامج، ويقوم فيها البرنامج من حيث الشكل الذي ظهر فيه، والمضمون الذي احتوى عليه.

ويهدف هذا التقييم إلى معرفة مدى الأثر الذي يحدثه البرنامج لدى الفئات المستهدفة.

المعالجة الإعلامية في الإعلام المرئي:

أضحى الإعلام المرئي المتمثل في التلفزيون أكثر وسيلة فاعلة ومؤثرة على معظم شرائح المجتمع، ومن ثم وجب التركيز على هذه الوسيلة في إحداث الوعي البيئي المطلوب، وزيادة عدد البرامج البيئية التلفزيونية.

عناصر الإعلام المرئي:

ثمة عنصران رئيسيان في الإعلام المرئي هما: القائم بالاتصال والرسالة الإعلامية.

أولاً: القائم بالاتصال:

لا تختلف الخصائص الأساسية التي يجب أن يتمتع بها القائم بالاتصال في



زئبق المصابيح الصديقة للبيئة خطر على الصحة



صغيرة جداً. ويكمن خطر الزئبق في أنه يتراكم في الجسم ولا سيما في الدماغ إذ لا يستطيع الجسم التخلص منه نظراً لثباته داخل الخلايا.

وثمة رأي يقول إن الخطر الحقيقي يحصل عند التعرض المتكرر للزئبق وليس بمجرد تحطم لمبة واحدة، إنما الخطر يكون إذا ما تحطمت خمس لمبات في غرفة صغيرة لا تهوية كافية فيها أو كنت من العاملين في مصنع للمصابيح.

ويبدو أن الانتقادات الصحية لهذا النوع من المصابيح لا تتأتى من الزئبق الموجود فيها، وإنما من طبيعة نورها الباهر الذي يمكن أن يسبب مشكلات جلدية لبعض الأشخاص ممن يعانون من أمراض جلدية معينة مثل الأكزيما والذئبة أو الحساسية للضوء (كالبورفيريا) مثلاً، ومن يعانون من صداع نصفي. وتزيد إضاءتها من احتمال حصول نوبات الصرع لدى بعض الذين يعانون من هذا الداء. ويقول البروفسور جون هاوك المتخصص في الطب الجلدي والناطق باسم جمعية أطباء الجلد البريطانيين: يبدو أن الأضواء الفلورية تحدث تغييراً في الطبيعة الفيزيائية للهواء المحيط مما يؤثر في جلود بعض الناس.

وقد أبدت جمعية بريطانية تعنى بالمصابيح بالصداع النصفي قلقها من أن تكون هذه المصابيح سبباً في تزايد حالات الإصابة بالصداع لدى من لديهم استعداد لذلك، في حال تم اعتمادها كبديل وحيد عن المصابيح التقليدية. ودعت إلى إبقاء الخيار أمام الناس لاستخدام المصابيح الموفرة للطاقة أو التقليدية، كل بحسب حالته الصحية.

خلال السنتين الماضيتين وعلى نطاق واسع استخدمت المصابيح الحديثة الموفرة للطاقة، وهي تعتبر إحدى الوسائل المهمة التي يدعو البيئيون وأنصار خيارات حياتية أقل تلويثاً إلى اعتمادها. فهي، بالإضافة إلى توفير استهلاكها للطاقة مع ارتفاع قدرتها على الإنارة بالمقارنة مع المصابيح التقليدية المصنوعة من التنغستن، توفر أيضاً المال على مستخدميها من جهة فاتورة الكهرباء. بل يمكن اعتبارها مثلاً جيداً لعلاقة ربح متبادلة يستفيد منها المستهلك كما الطبيعة.

وتتجه دول أوروبية عدة ولا سيما بريطانيا إلى استبدال كل المصابيح التقليدية التي تستخدمها بمصابيح موفرة للطاقة، إذ بدأت بريطانيا فعلاً عملية استبدال المصابيح التقليدية المصنوعة من التنغستن بمصابيح جديدة موفرة للطاقة كجزء من خطة حكومية تهدف إلى استبدال كل المصابيح التقليدية بحلول العام ٢٠١١، وهو ما يعني توفير انبعاث ٥ ملايين طن من غاز ثاني أكسيد الكربون سنوياً. لكن بدأت مؤخراً بعض وسائل الإعلام الغربية تورّد أخباراً ومعلومات عن خطورة ما تسببه هذه المصابيح على الصحة. ويعود ذلك إلى احتواء هذا النوع من المصابيح على كميات من الزئبق تتراوح ما بين ٦ إلى ٩ مليغرامات تبعاً لنوعية اللمبة. غير أنه بالرغم من صحة وجود الزئبق داخل المصابيح، والتي تشترك فيه أيضاً المصابيح الفلورية (Fluorescent) المستعملة تقليدياً، فإن خطورتها ليست بالحجم الذي تصوره بعض الأخبار استناداً إلى آراء متخصصين في السمية. ومع ذلك يجب اتخاذ احتياطات معينة عند تنظيف حطام أي لمبة من هذا النوع، إذ يشير تحذير لمكتب البيئة في وزارة الصحة البريطانية إلى أنه إذا ما تحطمت إحدى هذه المصابيح في غرفة ما فيجب مغادرة الغرفة لمدة ١٥ دقيقة على الأقل، ويجب الامتناع عن استخدام الكنسة الكهربائية لتنظيف الحطام بسبب إمكانية أن يؤدي ذلك إلى انتشار الزئبق لاحقاً في غرف أخرى من البيت، ومن المهم تجنب استنشاق أي غبار ناتج عنها. وفي المقابل يجب تنظيف الحطام باستخدام مكنسة عادية وارتداء قفازات مطاطية لحماية اليدين من أي إمكانية اتصال بالزئبق، مع وضع الحطام في أكياس محكمة الإغلاق. وتحرص الدول الغربية على تقديم خدمة التخلص من هذا النوع من النفايات التي تحتوي على الزئبق في مراكز خاصة.

ويقول عالم السموم د. دافيد راي في جامعة نوتنغهام البريطانية: إن ٦ إلى ٨ مليغرامات من الزئبق هي كمية



مسابقة التوقعات البيئية في المنطقة البحرية للمنظمة

★ الملوثات الناجمة عن أنشطة برية وأثرها المستقبلية.

★ انعكاسات التغير المناخي على المنطقة.

★ آثار المشكلات البيئية على التنوع الحيوي في المنطقة.

٢- أن يكون المشارك من مواطني الدول الأعضاء في المنظمة.

٣- أن يتضمن البحث قائمة بأهم النتائج والتوصيات.

٤- أن يكتب البحث باللغة العربية.

٥- أن يقدم البحث مطبوعاً بالحاسوب باستخدام نظام MS Word مع تزويدنا بنسخة ورقية وأخرى إلكترونية على إسطوانة مدمجة (CD).

٦- يتم إرسال البحوث إلى المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية عن طريق نقطة الارتباط الوطنية في البلد الذي ينتمي إليه المشارك.

٧- تؤول ملكية البحوث الفائزة للمنظمة، ولها حق التصرف فيها.

٨- آخر موعد للمشاركة في المسابقة هو يوم الثالث والعشرين من ذي الحجة ١٤٣٠ هـ الموافق للعاشر من ديسمبر ٢٠٠٩.

جوائز المسابقة:

الفائز الأول: ١٠٠٠ دولار أمريكي وشهادة تقدير.

الفائز الثاني: ٦٠٠ دولار أمريكي وشهادة تقدير.

الفائز الثالث: ٤٠٠ دولار أمريكي وشهادة تقدير.

في ضوء ما تتعرض له البيئة البحرية من تلوث نفطي يؤثر في أحيائها وفي أنظمتها الإيكولوجية ويهدد توازنها البيئي، بالإضافة إلى الملوثات الأخرى التي تأتي من مصادر برية البر نتيجة النمو الحضري في المناطق الساحلية وإنشاء المشاريع الصناعية على السواحل..

وفي ظل ما يحدث الآن من تغيرات مناخية في مختلف أنحاء العالم، تتمثل في ارتفاع معدل درجة حرارة سطح الأرض، وحدوث تغيرات موسمية ملحوظة، وحدوث تغيرات في معدلات هطول الأمطار، وكثرة الأعاصير، وذوبان جبال الجليد...

ومواكبة للاهتمام العالمي بالمشكلات البيئية والبحث عن حلول لها، بل وتوقع ما قد ينجم عنها من آثار مناخية وصحية واقتصادية ستطول الكوكب الأرضي كله، بما في ذلك منطقتنا البحرية...

وكجزء من رسالة المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية في التوعية البيئية بالأخطار البيئية التي تهدد دول المنطقة والقضايا الساخنة التي تؤثر في أنظمتها الإيكولوجية ومن ثم قد تمتد إلى أنشطتها الاقتصادية...

فإن المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية تتوجه إلى المهتمين والباحثين من أبناء الدول الأعضاء فيها بالدعوة للمشاركة في مسابقة (التوقعات البيئية في المنطقة البحرية للمنظمة)، وفقاً للشروط التالية:

١- أن يتناول البحث المحاور التالية:

★ التوقعات البيئية لاتجاهات التلوث البحري في منطقة عمل المنظمة وأثره



لقطات من الاحتفال بيوم البيئة الإقليمي لعام ٢٠٠٩

